دراسة تخبّط المسارات الفلسطينية من خلال بعض المصطلحات السياسية

دراسة من إعداد

راغدة عسيران

(القدس للأنباء/ خاص)

آذار / مارس 2016

1 - الثوابت الفلسطينية..... 3
2 - حق العودة 6
3 - "حلّ الدولتين" و"حل الدولة الواحدة" 10
4 - "العنصرية" و"الفصل العنصري" 12
5 - الإستيطان، الإستعمار، الكولونيالية..... 15
6 - اليهودي، الصهيوني، الإسرائيلي..... 18
7 - المقاومة الشعبية..... 24
الخاتمة 28
الخلاصة..... 28

وكالة الأنباء الفلسطينية/خاص

تشهد الساحة الفلسطينية منذ عقود تعدّد المسارات السياسية والفكرية في صراعها مع العدو الصهيوني، نتج عنها مصطلحات جديدة، ذات دلالات غامضة، لم يتم تحديدها والتوافق عليها، بل تستخدم أحيانا للتعبير عن شيء يبدو بديهيا. كما نتج عن اختلاف المسارات انزياحا لمعاني مصطلحات كانت تحظى في الماضي على إجماع فلسطيني واسع، ولكن رغم ترديدها من قبل الجميع، فلسطينيا وعربيا، لم تعد تدلّ على مفهوم موحّد لدى الجميع. من جهة أخرى، تم استيراد مصطلحات من تجارب عالمية وإسقاطها على الصراع العربي – الصهيوني في محاولة لإيجاد حلول ترضي العالم قبل الفلسطيني، ما أسفر عن التخلي عن مصطلحات أخرى تدلّ على إنتماء فلسطين وشعبها الى الأمة العربية الإسلامية. كما تم استخدام مصطلحات متفق عليها في سياق غير سياقها الأصلي، لينتج عن هذه العملية بلبلة سياسية وفكرية، بدلا من السعي الى توضيح الرؤية والأهداف.

يقال إن المصطلح يعبّر عن مفهوم متفق عليه: "واستقرّ عند العرب القدامى "... بأنه لفظ يتواضع عليه القوم لأداء مدلول معيّن"[1] وإنه "أساس لتنظيم الأفكار العلمية وجميع المعلومات الأخرى"[2] ما يعني أنه في المقابل، تعدّد معانيه أو عدم الاتفاق على سياق استخدامه أو عدم تحديد دلالة المستحدث منه يعكس التخبط في المسارات الفلسطينية منذ عقود.

لقد تم اختيار بعض المصطلحات السياسية الشائعة اليوم في القاموس الفلسطيني والعربي الخاصة بالصراع العربي – الصهيوني لدراسة كيف تُستخدم وفي أي سياق، والى ماذا يهدف استخدامها. إضافة الى تعدّد معاني بعضها، لقد أدخلت عدة مصطلحات الى القاموس الفلسطيني بعد تشتت الأهداف المركزية للمقاومة أو الثورة الفلسطينية، كمصطلح "الثوابت الفلسطينية" حيث يراد منه التأكيد على الأسس التي تنطلق منها القوى السياسية لتحديد أهدافها، وفي معظم الأحيان، لم تحدّد ما هي هذه "الثوابت". كما شهد مصطلح "حق العودة" الذي ينادي به الجميع تراجعا تدريجيا عن هدف العودة الى فلسطين ضمن مشروع التحرير والعودة، ليصبح شعارا جامدا يطلق بين الحين والآخر للتذكير بوجود مسألة خاصة باللاجئين الفلسطينيين. ماذا يعني فعلا اليوم مصطلح "حق العودة" عندما يكون مصحوبا بموافقة "المجتمع الدولي" أو الكيان الصهيوني أو حتى بقرار صدر عن الأمم المتحدة ؟ لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن "حل الدولتين" و"حل الدولة الواحدة". إن كان "حل الدولتين" مصطلح يحظى بشبه إجماع فلسطيني، فمصطلح "حل الدولة الواحدة" لم يعد يعني المفهوم ذاته لدى الكتاب والقوى السياسية المنادية به، إذ طرأت في تحديده معطيات لم تكن متداولة عندما أكّدت منظمة التحرير الفلسطينية "إن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتّع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة" (الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، القاهرة 1971). وبعد بناء الجدار الإستيطاني والفاصل في الضفة الغربية، كثر الكلام عن "الفصل العنصري" لوصف الممارسة الصهيونية، وهو المصطلح الذي وُصف به

[1] في المصطلح، جامعة بغداد، 2012

[2] علم المصطلح : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008

النظام الإستعماري في جنوب إفريقيا. هل يضيف هذا المصطلح مفاهيم جديدة على مصطلحي "العنصرية" و"التمييز العنصري" المتداولين حتى الآن ؟

ما الفرق بين مصطلحات "الإستعمار" و"الإستيطان" ومنه "المستوطنون" ؟ لماذا أدخل بعض الكتاب والباحثين مصطلح "كولونيالية" لتوصيف الممارسة الصهيونية ؟ هل يضيف هذا المصطلح الأجنبي معطيات جديدة لفهم واقع الصراع ؟ أم إنه يحتوي على مفاهيم غير محدّدة يجب توضيحها ؟ أم أنها الترجمة الأجنبية لمصطلح "الإستعمار" ؟ ثم من هو "الإسرائيلي" ؟ هل هو المواطن في دولة العدو أم الصهيوني المستوطن في الأراضي المحتلة منذ 1948 ؟ هل يختلف "الإسرائيلي" عن "الصهيوني" ؟ وعلى أي أسس يمكن التمييز بين "اليهودي" اليوم و"الصهيوني" ؟ وأخيرا، شاع مصطلح "المقاومة الشعبية" بعد إنتفاضة الأقصى. ما هي "المقاومة الشعبية" وما يميّزها عن "الإنتفاضة الشعبية" أو "الثورة الشعبية" أو "المقاومة" ؟ هل لها خصائص تميّزها عن حالات المشاركة الشعبية الواسعة في مقاومة الإحتلال الصهيوني ؟ أم هي شيء آخر ؟

سيركز البحث على هذه المصطلحات، رغم وجود أخرى تستدعي البحث كمصطلحي "نزع الصهيونية عن الكيان" أو "تفكيك الدولة الصهيونية" الذين أدخلا الى القاموس السياسي الفلسطيني دون تحديد آلية العمليتين، وغيرهما من المصطلحات السياسية، ك"الشرعية الدولية" التي غالبا ما تتلوّن بفكر المتحدث بها، أو مصطلحات "الشتات الفلسطيني" و"العدالة" بالنسبة للفلسطينيين، و"الصحافة العبرية" .

1 - الثوابت الفلسطينية

يدل مصطلح "الثوابت الفلسطينية" (جمع "ثابت") على مبادئ وأهداف مستقرة وغير متقلّبة ، تم التوافق عليها في أطر معينة، وتحديدها كنظرة مشتركة وأهداف جامعة للشعب الفلسطيني. منذ سنوات، لا تخلو الخطابات والمقالات السياسية من مصطلح "الثوابت الفلسطينية" أو "الثوابت الوطنية"، التي نادرا ما حدّدت، باعتبار أنه تم التوافق عليها مسبقا أو أن لا ضرورة لذلك لأنها من البديهيات، يفترض ألا تتغيّر مع مرور الزمن، وإلا لم تعد "ثوابت" بل تصبح اجتهادات شخصية أو فصائلية، خاضعة للنقاش.

ما هي هذه "الثوابت الفلسطينية" ؟ غاب هذا المصطلح عن أدبيات المجلس الوطني الفلسطيني، على الأقل في بداياته حتى الثمانينات من القرن الماضي. يبدو أنه أدخل الى الأدبيات السياسية الفلسطينية تزامنا مع التنازل عن بعض الأسس والأهداف التي كان قد حدّدها الميثاق الوطني الفلسطيني، وهو مصدر تاريخي وشرعي جامع في ذلك الوقت، وكأن التأكيد على "الثوابت الفلسطينية" يهدف الى التغطية على عدم التوافق حول مبدئيات الصراع والأهداف.

لم تتطرق وثيقة الأسرى أو "وثيقة الوفاق الوطني" الصادرة في 2006/6/28 الى هذا المصطلح بتاتا، وإنما حدّدت أهداف النضال الفلسطيني كما تراه الفصائل الموقعة عليه، لا سيما حول العملية الإنتخابية والحياة السياسية داخل أراضي السلطة الفلسطينية. رغم عدم صدور أي وثيقة رسمية جامعة للفصائل الفلسطينية تشرح ما هي "الثوابت الفلسطينية" أو "الثوابت الوطنية"، فيتم تداول المصطلح وكأنه من البديهيات. ولكن، كما وضّحت دراسة "إشكاليات الثوابت الوطنية الفلسطينية" (وكالة القدس للأنباء، 2013)، من خلال مقابلات أجريت مع مسؤولي الفصائل الفلسطينية في لبنان، فإن هذه "الثوابت" غير متفق عليها، لا سيما بعد إلغاء بعض بنود "الميثاق الوطني الفلسطيني" وما تلاه من تنازلات، حيث تركزت الأولوية على إقامة دولة فلسطينية بدلا عن تحرير فلسطين.

كيف حُدّدت هذه "الثوابت" في بعض النصوص ؟ ورد في كتاب "منظمة التحرير الفلسطينية، التاريخ، العلاقات، المستقبل" من تأليف المؤرخ عبد القادر ياسين ومجموعة من الباحثين، في العام 2009 أن "الفصائل المقاومة الفلسطينية" تبنّت "ميثاق الشرف الفلسطيني" في 2005/1/8 حيث حُدّدت "الثوابت الفلسطينية" في أول بند عنوانه "في ثوابت القضية الوطنية"، كالآتي : "فلسطين جزء من الأرض العربية والإسلامية، والشعب الفلسطيني هو جزء من الأمة العربية والإسلامية، 2 – تحرير الأرض الفلسطينية والعمل المشترك على جميع الصعد الفلسطينية والعربية والدولية، 3 – التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وحمايته بكل الوسائل الممكنة، 4 – يشكل الكيان الصهيوني العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني، لإغتصابه الأرض وطرد الشعب.... والإستيلاء على مقدرات الشعب الفلسطيني وحرمانه منها لأكثر من نصف قرن من الزمان، 5 – صون وحماية حق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم.. والعمل على استرداد هذا الحق بكل الوسائل المشروعة، 7 – حماية الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل الممكنة...، 8 – يؤكد الجميع على ضرورة بناء نظام اقتصادي فلسطيني مستقل في كافة المجالات، وتوجيه الموارد المتاحة لتعزيز مقومات الصمود... ودعم صمود جميع فئات الشعب الفلسطيني، 9 – إن قضية الأسرى والمعتقلين هي من أوليات العمل الفلسطيني وجزء من السيادة الوطنية والتحرير... 10 – ان التعاون أو التخابر أو التنسيق الأمني مع الإحتلال جريمة كبرى يجب أن يعاقب عليها بأقسى عقوبة..." . لم يؤكد الإعلام الفلسطيني على تبنيّ "الفصائل المقاومة الفلسطينية" لهذا الميثاق، بل أورد الخبر عنه كورقة طرحتها حركة حماس على "حركة فتح و الفصائل الفلسطينية، لتكون أرضية لأي علاقات فلسطينية داخلية خلال المرحلة المقبلة".

انطلاقا من عدم تحديد ما هي "الثوابت الفلسطينية"، منذ البداية، بشكل جماعي، فاختلف محتواها من فصيل لآخر، وفقا لبرنامجه السياسي الاستراتيجي أو المرحلي، ومن كاتب الى آخر وفقا لمفهومه للصراع العربي – الصهيوني، أو حتى من تصريح الى آخر. مثالا على ذلك، يقول رئيس السلطة الفلسطينية **"وتتمسك فلسطين قيادة وشعبًا بالثوابت الوطنية، وترفض أن تكون المفاوضات غطاءً لاستمرار البناء الاستيطاني فوق أرض فلسطين،" أي أن الثوابت الوطنية لا تتعارض مع المفاوضات بحد ذاتها، بل مع مقترحات الصهاينة واستمرار بناء**

المستوطنات. خلال حملته الإنتخابية في العام 2005، أكد محمود عباس على "الثوابت" وحدّدها بالآتي : "نضالنا مستمر وسيتواصل لنيل حقوقنا الوطنية الثابتة كما أقرتها أطرنا ومؤسساتنا لإنهاء الاحتلال عن جميع الأراضي الفلسطينية العام 1967 وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف عليها، وتحقيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفق قرار 194 وعلى أساس قرارات قمة بيروت عام 2000." (http://president.ps/electoral.aspx)

حدّدت حركة فتح "الثوابت" تحت عنوان "الثوابت الإستراتيجية والسياسات المرحلية" بالتالي : "أولاً: تحرير فلسطين وإنهاء الاستيطان وتحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني : ويشمل ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق ثابت غير قابل للتصرف، ... وهو يشمل حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية المحررة، التي احتلتها إسرائيل بعد الرابع من يونيو 1967، وحق اللاجئين في العودة والتعويض، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم 194". ((http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3544

ولكن تم مرارا الحديث عن "الثوابت" دون تحديدها باعتبارها من بديهيات النضال الفلسطيني. مثالا على ذلك : صدر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنها " تعاهد جماهير شعبها، بالاستمرار في الدفاع عن الثوابت الوطنية، والوقوف بقوة في وجه كل مشاريع التسوية الاستسلامية والمفاوضات العبثية، والتطبيع..." (https://www.facebook.com/pflpofgaza/posts/628860003805127). هل حدّدت الجبهة الشعبية هذه الثوابت في نصوص أخرى ؟ أم هي ما توافقت عليه في برامجها السياسية واعتبرته بديهيا وجامعا ؟

وفي بيان مشترك صدر في 9 شباط 2015، أكدت حركتا حماس والجهاد الإسلامي تمسكهما "بالثوابت الوطنية وعدم التفريط فيها، وفي مقدمتها القدس وحق العودة والأسرى ومواجهة الاستيطان". كيف تم تحديدها ومتى ؟ في مقال للإستاذ د. يوسف رزقة (حماس) عنوانه " يوم الأرض ويوم الثوابت" (مقال 1 نيسان 2015)، حدّد الكاتب "أهم ثوابت القضية الفلسطينية" وهي "تحرير الأرض، وتقرير المصير، وحق العودة والتعويض، والحق في الدفاع والكفاح، لحين تحقيق الثوابت الفلسطينية واقعاً على الأرض الفلسطينية المحرّرة، والسيادة الكاملة" قبل ان يختم بالقول أن "ثمة إجماع وطني شامل على الثوابت الوطنية الأساسية ، فلا يجوز مثلاً التفريط بحق العودة، ومن يفرط به يعد في نظر الشعب عميلاً وخائناً للأمانة".

يمكن العثور على كمية من التصريحات والكتابات الفصائلية حول "الثوابت" التي تم تحديدها وفقا للمناسبة. تعبّر أحيانا عن منطلقات الصراع العربي – الصهيوني (تحديد فلسطين، شعبها وهويتها وخطر المشروع الصهيوني)، وتعبّر أحيانا أخرى عن الأهداف الإستراتيجية والآنية معا. فباتت كلها من "الثوابت الفلسطينية الوطنية".

2 - حق العودة

كثر استخدام مصطلح "حق العودة" في الأدبيات الفلسطينية بعد تمزّق الحقوق الشرعية الفلسطينية، وفصل "العودة" عن "تحرير فلسطين"، لا سيما بعد مؤتمر مدريد (1991) وإتفاقيات أوسلو (1993). كان قد ورد هذا المصطلح قبل التسعينيات من القرن الماضي في مقدمة "البرنامج السياسي المرحلي" عام 1974، في سياق استحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة من دون استعادة الشعب الفلسطيني "لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني"[3].

كان مصطلح "العودة" هو السائد كما جاء في المادة 19 من الميثاق الوطني الفلسطيني : "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه، وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه"، التي ألغيت في إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني عام 1998، تحت الضغط الصهيوني الأمريكي. يؤكد الباحث د. فوزي عوض عوض[4] أن "الثورة طريق العودة" كان الشعار السائد في فكر حركة فتح في المرحلة الأولى (قبل 1973)، حيث كانت "العودة هي تحصيل حاصل لعملية التحرير الشامل بالثورة المسلحة".

أحدثت عملية فصل "العودة" عن "التحرير" كأهداف فلسطينية استراتيجية بلبلة إصطلاحية إذ لم تعد "العودة" عملية شرعية وطبيعية وبديهية ناتجة عن تحرير الأرض، بل اقترنت ب"حق"، غالبا ما يتم المطالبة به عبر التأكيد على قرار الأمم المتحدة رقم 194 والميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 والذي ينص على أن "لكل فرد حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة الى بلده" ووثائق دولية أخرى التي تؤكد على الحق الفردي وليس الجماعي في العودة. يدلّ الانتقال من "العودة" الى "حق العودة" على مسار انتهجته منظمة التحرير بعد حرب تشرين 1973 وطرح مشاريع التسوية، يميل الى التوجه الى "المجتمع الدولي" للتأكيد على الحقوق الفلسطينية المشروعة بدلا أو إضافة الى العمل لنيل هذه الحقوق (الكفاح المسلح لتحرير فلسطين والعودة). وبالتالي، تم التأكيد على المرجعيات الدولية التي تدعم هذه الحقوق (قرارات الأمم المتحدة). غير أن المطالبة أيضا ب"حلّ عادل لقضية اللاجئين" كما ورد في عدة اتفاقيات أو وثائق لا تعترف ب"حق العودة" وتتخذ من هذه القرارات الدولية (194 وغيرها) مرجعا لها، تعني أنه يتم توظيف هذه القرارات الدولية لأهداف

[3] جابر سليمان، "قضية اللاجئين في الخطاب السياسي الفلسطيني" في "ستون عاما على النكبة : قضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاقها" ندوة، مركز حقوق اللاجئين، عائدون، 2008

[4] "قضية اللاجئين الفلسطينيين في فكر حركة فتح" إعداد د. فوزي عوض عوض

مختلفة : "حق العودة" أو "حل عادل لقضية اللاجئين". وفي هذا السياق، يشير د. عوض الى أن حركة فتح كانت قد رفضت في الماضي كل من القرارات 194 و181 و224 التي تشرعن الإستعمار الصهيوني في أرض فلسطين التاريخية.

بعد تراجع القيادة الفلسطينية وبعض الفصائل عن هدف التحرير، والإعتراف الضمني بالكيان الصهيوني على الجزء الأكبر من فلسطين وبدء مناقشة مسألة عودة اللاجئين ضمن مشاريع التسوية في التسعينيات من القرن الماضي، شاع مصطلح "حق العودة" لدى جميع التنظيمات والأحزاب الفلسطينية، ولدى الجمعيات المتخصصة المدافعة عن "حق العودة" التي استشعرت بخطر ضياع هذا الحق. ولكن هل يحمل هذا المصطلح نفس المعنى للجميع ؟

من خلال تحليل بعض النصوص التي ورد فيها مصطلح "حق العودة"، يمكن تصنيف مدلولاته الى

- العودة الى البلدات والقرى الأصلية في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948
- العودة الى مناطق السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)
- حق العودة وفقا لقرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة
- حق العودة يؤكد عليه القرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة
- العودة الى فلسطين المحتلة عام 1948 بالإتفاق مع العدو و"المجتمع الدولي"
- العودة الى فلسطين المحررة من الصهيونية
- امكانية العودة الى مناطق السلطة الفلسطينية أولا ثم الى المناطق المحتلة عام 1948 بعد تحريرها

إضافة الى من يطالب ب"حق العودة" وتعويض اللاجئين، ومن يطالب بهذا الحق أو بتعويض اللاجئين، حيث التعويض يلغي العودة الفعلية. يتكلّم البعض عن "التعويض المعنوي" و"التعويض المالي".

بالنسبة للسلطة الفلسطينية، لم يعد "حق العودة" يعني العودة الى الجزء المحتل عام 1948، بعد اعترافها بالكيان الصهيوني المقام عليه، إلا ضمن اتفاقيات مع العدو وتحت وصاية "المجتمع الدولي"، بآليات محددة ولفئات معيّنة من اللاجئين. فلذلك، يصدر عنها تصريحات تؤكد من جهة على "حق العودة" ومن جهة أخرى على ضرورة الوصول الى "حل عادل لقضية اللاجئين". أما الرئيس محمود عباس، فقد صرّح تخلّيه عن "حق العودة"، مطالبا ب"الحل العادل". ولكن ما هي آلية العودة عندما تكون مشروطة بموافقة العدو الذي يواصل إفراغ الجزء المحتل عام 1967 من سكانه الفلسطينيين (لا سيما في القدس والأغوار) وفي أراضي 48 (النقب والجليل) ؟ بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فقد مصطلح "حق العودة" الذي تنادي به الكثير من محتواه، ولم يعد إلا ورقة ضغط في مواجهة الكيان المحتل، الذي جنّد كافة طاقاته لإلغائه في المحافل الدولية.

يحدّد "دليل حق العودة" الصادر عن "مؤتمر حق العودة" في أيار 2006، "حق العودة" ب"حق الفلسطيني الذي طرد أو أخرج من موطنه لأي سبب عام 1948 أو في أي وقت بعد ذلك، في العودة الى الديار أو الأرض أو البيت الذي كان يعيش فيه حياة اعتيادية قبل 1948". فهو "حق تاريخي" و"حق شرعي" و"حق قانوني"، فهو "حق شخصي" و"حق جماعي". بالتأكيد على أن "حق العودة" هو أيضا "حق جماعي"، يبتعد واضعو النص عن اعتباره جزءا من "حقوق الإنسان"، مضيفين عليه الطابع السياسي.

في حين يربط البعض "حق العودة" بالقرار 194 مطالبين به "وفقا للقرار 194"، يعتبر آخرون أن القرار 194 يضيف فقط الطابع القانوني لهذا الحق، كما ورد في كراس "حق العودة المقدّس، الحق الذي لا عودة عنه" الصادر عام 2003. لقد أكّد الكراس أن "المقصود بحق العودة الفلسطيني هو حق الفلسطينيين في العودة إلى قراهم ومدنهم وبيوتهم ومزارعهم ودورهم نفسها التي أخرجهم منها الكيان الصهيوني الغاصب ظلما وعدوانا"، وهو أولا وقبل كل شيء حق طبيعي ثابت لا جدل فيه ولا نقاش من الناحية الشرعية والقانونية. وهو "حق لأنه لا يحتاج أساسا إلى حجة أو بيّنة أو إثبات أو إنشاء من أحد، فهو يكتسب شرعيته من ذاته وليس من أي شيء آخر". إضافة الى ذلك، "من الناحية القانونية، فإن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين مكفول ومعترف به من قبل الكثير من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في كثير من قراراتها وبالأخص قرار الجمعية العامة الشهير رقم (194)" ما يعني أن القرار 194 ليس إلا تأكيدا قانونيا على حق طبيعي لا جدل فيه.

وفي الآونة الأخيرة، اتسع مصطلح "حق العودة" ليضم مفاهيم مختلفة سياسيا، بناء على ما يعتقده البعض من أن اللاجئين لا يطمحون الى العودة، بل يجب رغم ذلك التمسك بهذا الحق الى حين الوصول الى تسوية شاملة في المنطقة. الفكرة ليست جديدة، إذ طرحت قبل مؤتمر مدريد في مقابلة مع الشهيد صلاح خلف (ابو اياد)، القيادي في حركة فتح، صدر في مجلة "السياسة الخارجية الأمريكية" في عددها رقم (78) في ربيع 1990م وتم ترجمتها الى العربية[5] حيث أجاب على السؤال حول "حق العودة" قائلا : "فمن ناحية، نقبل حقيقة أن العودة الكاملة غير ممكنة، على الأقل لأن إسرائيل أزالت حوالي 400 قرية وبلدة فلسطينية في الفترة 1947م – 1949م وذلك لجعل مثل هذه العودة أمراً مستحيل التحقيق، وبالاضافة إلى ذلك، فإنه ليس مؤكداً إطلاقاً وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين ترضى بالعودة للعيش تحت الحكم الإسرائيلي، خصوصاً في حال وجود دولة فلسطينية كخيار بديل. وبنفس القدر فإننا ندرك ان إسرائيل لن تقبل أعداداً كبيرة من الفلسطينيين العائدين وذلك حتى لا يختل التوازن الديمغرافي في غير صالح اليهود. وعلى الرغم من ذلك فإننا نعتقد أنه من الضروري أن تقبل إسرائيل بمبدأ حق العودة أو التعويض مع تفصيلات مثل هذا الأمر مفتوحة للتفاوض."

[5] رؤية الشهيد "أبو إياد" لـ"حل الدولتين" ..بقلم: د. عبد الرحيم محمود جاموس

استعاد د. ساري حنفي[6] هذه الفكرة مجدّدا وطالب بحق العودة ضمن "الدولة القومية الإمتدادية" حيث اقتصرت العودة على الحصول على ثلاث جنسيات (الفلسطينية، "الإسرائيلية" وجنسية البلد المضيف للاجئين) وامكانية التنقل بين الدول الثلاثة. بالنسبة للكاتب، يشكل هذا الحل الذي يقترحه مدخلا لمناقشة "أفكار المؤرخ أمنون راز حول الدول المزدوجة القومية : دولة فلسطينية تضم فلسطينيين ويهودا، ودولة إسرائيلية مزدوجة القومية تضم يهودا وعربا فلسطينيين، أي أننا أمام فصل سياسي دون فصل جغرافي". فلم يعد تحرير فلسطين من الإحتلال، ولو بحدود 1967 مطروحا، فالمستوطنون في أراضي الضفة الغربية أصبحوا، وفقا لهذا المقترح، "مواطنين" وفقد كيان العدو صفته الإستعمارية والإستيطانية بارتقاءه الى مرتبة دولة تتعايش دول المنطقة معها، وفقا لمفهوم "الدولة الإمتدادية".
بهذا المعنى، بات "حق العودة" شعارا يتمسك به سياسيون ومثقفون كورقة سياسية في مفاوضات محتملة مع العدو، ما يطرح أسئلة حول شيوع المطالبة ب"حق العودة" وليس ب"العودة"، حيث المطالبة بالعودة تؤكد ليس على حق اللاجئين بالعودة فحسب، بل على جديّة طموحهم باسترداد ما تم الاستيلاء عليه.

الى جانب هذه المفاهيم الخاصة بالداخل الفلسطيني، أخذ مصطلح "حق العودة" عند بعض السياسيين والإعلاميين اللبنانيين معنى "رفض التوطين" ورفض الإعتراف بالحقوق المدنية والإجتماعية للاجئين الفلسطينيين، بحجة أن الفلسطيني لا يحتاج الى حقوق في لبنان، كون إقامته مؤقتة، كما أكد الرئيس السابق أميل لحود، في مقابلة مع "وكالة القدس للأنباء". في الوقت الذي يؤكد الفلسطينيون في لبنان أن نيل الحقوق المدنية والإجتماعية تسمح للفلسطيني بالعيش بكرامة وبالإهتمام بقضيته والعمل من أجلها، يعتقد بعض السياسيين والإعلاميين اللبنانيين أن إعطاء هذه الحقوق للاجئ الفلسطيني تريحه وتبعده عن التفكير بالعودة الى فلسطين. غير أن الذين يرفضون "التوطين" وينادون ب"حق العودة" لا يدعمون بالضرورة المقاومة الفلسطينية، الضمانة الوحيدة لعودة اللاجئين الفعلية، ولا يبالون إن تم توطينهم في أماكن أخرى من العالم، أو "عودتهم" الى مناطق السلطة الفلسطينية، كما صرّح مؤخرا الوزير جبران باسيل الذي طالب ب"حق العودة" ورفض "التوطين" مؤكدا على دعم قيام دولة فلسطينية وفقا للقرارات الشرعية (في الضفة الغربية وقطاع غزة). ما يعني أن "حق العودة" الذي يطالب به سياسيون وإعلاميون لبنانيون لا يلزمهم بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني ودعم مقاومته ليتمكن من العودة. يبدو أن المهم بالنسبة لهم، هو التخلص من الفلسطينيين أو التعامل مع من يبقى منهم في لبنان كمواطنين فلسطينيين يقيمون في لبنان، أي إنهاء مسألة اللجوء الفلسطيني دون تحقيق العودة الفعلية الى البلاد، الى الأراضي التي احتلت عام 1948.

تراجع مفهوم "العودة" بعد فصله عن مفهوم "التحرير"، ليصبح "حق العودة"، وهو مفهوم مرن يحتوي على أشكال مختلفة لعملية "العودة". بانتقاله الى فضاء الحقوق المطالب بها، لم

[6] "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، نحو حل مبني على دولة وطنية امتدادية في ظل الحراك العربي" منشورات جامعة بيرزيت، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2011

تعد عودة اللاجئين الى ديارهم الأصلية أولوية، بل أصبح هذا الحق خاضعا لمسارات التسوية المقترحة.

3 - "حلّ الدولتين" و"حل الدولة الواحدة"

شكّل البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير عام 1974 الأرضية السياسية لبلورة "حل الدولتين" الذي تطالب به أوساط السلطة الفلسطينية وغيرها، الى جانب الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على سبيل المثال. وتمثل هذا الحل بإعلان "إستقلال فلسطين" في 1988 في الجزائر. لقد حدّد الشهيد صلاح خلف منذ العام 1990، في المقال سابق الذكر (نفس المصدر) ما يعني "حل الدولتين": "الخطة الفلسطينية بسيطة، ان إسرائيل ستعيش بسلام مع الدولة الفلسطينية التي ستقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، ان هذا الحل النهائي سيكون جزءا من اتفاق عربي – إسرائيلي شامل يحقق السلام بين الدولة الإسرائيلية والدول العربية، وبالتالي تزول هواجس إسرائيل الأمنية من ناحية ويتفرغ العرب لاستثمار مواردهم وطاقاتهم في بناء مستقبل مزدهر وآمن لأولادهم، وضمن إطار ذلك السلام الشامل سيكون الفلسطينيون مستعدين لتقبل أي ضمانات وترتيبات أمنية محلية أو إقليمية أو دولية لا تمس سيادة أي دولة من الدول المعنية." لقد سارت منظمة التحرير الفلسطينية وفقا لهذا المفهوم، ومن بعدها أو الى جانبها السلطة الفلسطينية. ورغم تبنّي بعض الأوساط الفلسطينية لهذا التحديد وما زالت تتمسك به وتدعو اليه، فجاءت اتفاقيات أوسلو لتطرح شكلا آخر من "حل الدولتين" يبتعد أشواطا عما ذكره أبو إياد، بعد الضغوطات الصهيونية والدولية المتعددة الجوانب (الرباعية الدولية والولايات المتحدة وبعض الدول العربية). فبات "حل الدولتين" يتضمن "تبادل أراض"، أي اقتطاع أجزاء من الضفة الغربية (المستوطنات والممرات والأغوار والقدس "الشرقية") لصالح كيان العدو، مع المحافظة على السيطرة الصهيونية على "الحدود" الفلسطينية و"المشاركة" في مشاريع إقتصادية وإنمائية بالتعاون مع "المجتمع الدولي"، ما يؤمن الهيمنة والمصالح الصهيونية في المنطقة دون تحقيق السيادة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين. لم تصرح أي جهة فلسطينية عن موافقتها على تلك الصيغة ل"حل الدولتين"، غير أن المفاوضات التي استمرت لسنوات بين الجانب الفلسطيني والعدو تمحورت حولها، ما يعني أنها قابلة للنقاش والتفاوض.

المأزق الذي وصل اليه "حل الدولتين" جعل بعض الجهات الفلسطينية تطرح "حل الدولة الواحدة"، ضمن مفاهيم مختلفة، بل متناقضة أحيانا. فأن كان "حل الدولة الواحدة" المطروح اليوم هو وليد الإحباط باعتبار أن قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 أصبح مستحيلا، لم يطرح للأسباب ذاتها في أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث كانت صيغته تختلف جذريا عن الصيغ المطروحة حاليا.

تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني (1971) في القاهرة مبدأ "الدولة الديمقراطية الفلسطينية" التي تعني الدولة "المحررة من الإستعمار

الصهيوني" حيث يتمتع "الراغبون في العيش بسلام بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة"، أي أن اليهود الذين يرغبون العيش بسلام في فلسطين المحرّرة سيتمتعون أيضا بحقوق المواطنة، ضمن إطار التحرّر القومي (من الإمبريالية والإستعمار) والوحدة العربية.

نبع مفهوم "الدولة الواحدة" لدى منظمة التحرير في السبعينيات من إرادة المقاومة والتحرير، فيما نبعت مفاهيم "الدولة الواحدة" بعد إتفاق أوسلو من الإحباط وسيطرة العدو شبه الكاملة على الضفة الغربية. وبين الطرحين المتناقضين، تبنى بعض اليسار الفلسطيني مفهوم "الدولة الواحدة ثنائية القومية" واقترحت أحزاب في فلسطين المحتلة عام 1948 مفهوم "الدولة لجميع مواطنيها". رغم اختلاف مضامينها، تندرج هذه المفاهيم ضمن "حل الدولة الواحدة"، التي تعني أولا التعايش مع اليهود الذين استوطنوا فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولكن بصيغ مختلفة، أهمها :

1 - "الدولة الواحدة ثنائية القومية" حيث يتم الإعتراف بالقومية العربية الفلسطينية و"القومية اليهودية الإسرائيلية" في دولة واحدة لم تعد عربية خالصة، من جهة، ويتم تقاسم الوطن الفلسطيني مع المستوطنين من جهة أخرى. تعتبر الجهات التي تتبنى هذا الحل بأنه "أخلاقي" لأنه يراعي الصفة الإنسانية للبشر الذين استوطنوا فلسطين ويأخذ بعين الإعتبار "تاريخ اليهود الاوروبيين المأساوي".

2 –"دولة جميع مواطنيها" حيث يصبح الفلسطينيون و"الإسرائيليون" مواطنين في دولة غير صهيونية، مثلما أصبحت دولة جنوب إفريقيا دولة جميع مواطنيها، خالية من التمييز العنصري المؤسساتي. لاقت هذه الصيغة دعم جمهور واسع من المتضامنين الأجانب، الذين يعتبرون أن قضية فلسطين مشابهة لقضية جنوب إفريقيا، حيث تم تسوية الصراع من خلال اعطاء الحقوق المدنية للأكثرية الأفريقية وإنهاء نظام التمييز والفصل العنصري.

3 – دولة صهيونية يعيش فيها الفلسطينيون بالحصول على بعض الحقوق المدنية والإجتماعية (اقتراح د. ساري نسيبة[7]).

تعترف الصيغة الثانية ب"حق عودة اللاجئين" والصيغة الأولى ب"حق عودة اللاجئين" و"عودة يهود الشتات" وتقترح الصيغة الثالثة إيجاد "حل عادل" لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وحول هذه المفاهيم المختلفة ل"حل الدولة الواحدة"، تُقدّم اقتراحات عديدة منها التي تبني آمالها على "اليهود الشرقيين" كصلة وصل بين "العرب واليهود" لدولة ستسعى الى العيش مع "جيرانها العرب والمسلمين"، وغيرها تنتقي ما تراه مناسبا من بين هذه الصيغ ل"حل الدولة الواحدة".

[7]مقال لهيثم أبو غزلان، "نسيبه، قريع، بيلين، روئ تناقض الواقع والآمال"

يجدر الإشارة هنا الى أن "حل الدولتين" يختلف جذريا عن المفهوم الصهيوني ل"حل الدولتين للشعبين"، أي "دولة قومية للشعب اليهودي" و"دولة قومية للشعب الفلسطيني"، الذي يعني التخلص من "الأقلية العربية" بطرد معظم أفرادها الى "الدولة القومية للشعب الفلسطيني" والرفض المطلق لبحث مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

بعد التخلي عن هدف تحرير فلسطين من الغزاة الصهاينة وعودة اللاجئين، تكاثرت الصيغ المقترحة لتسوية الصراع العربي الصهيوني، الذي بات مجرد صراع "فلسطيني – إسرائيلي" حول أرض متنازع عليها بين "شعبين" أو "قوميتين". إنطلاقا من هذا المفهوم، تخلت الإقتراحات عن البعد العربي للقضية الفلسطينية والدور العربي والإسلامي في تحرير الأرض والإنسان من التبعية والسيطرة، واكتفت بتقديم اقتراحات تسوية على أساس أن الصراع محليّ أو عالمي، متجاوزة الحلقة المفصلية في عملية التحرير، وهي الحلقة العربية والإسلامية. بعد تغييب دور المجتمعات العربية، بات دور الدول العربية ملحقا للمجتمع الدولي الداعم الصهاينة.

4 - "العنصرية" و"الفصل العنصري"

لا يحمل المصطلحان معاني مختلفة لدى استخدامهما من قبل الباحثين والسياسيين، بل تقع الإشكالية في مجال استخدامهما.

استخدم مصطلح "العنصرية" لوصف الصهيونية وسياسة الكيان الصهيوني في سبعينيات القرن الماضي، حيث صدرت عدة كتب توضّح عنصرية ممارسات العدو إزاء الفلسطينيين وعنصرية الفكر الصهيوني إزاء العرب والمسلمين. لقد ذهب بعض المفكرين الى أبعد من ذلك متحدثين عن "العنصرية اليهودية" التي استنتجوها من المرجعيات الدينية والتاريخية التي أسست الفكر الصهيوني (د. جورجي كنعان). وألّف الباحث الشيوعي "الإسرائيلي" إسرائيل شاهاك كتابه "العنصرية الإسرائيلية" لفضح الأسس الفكرية والممارسات اليومية في فلسطين المحتلة، كما فضح المؤلف الفلسطيني صبري جريس عنصرية النظام الصهيوني في كتابه "العرب في إسرائيل". تتوجت هذه الأدبيات، إضافة الى أدبيات الثورة الفلسطينية، في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في العام 1975 ، الذي أدان الصهيونية وليس فقط ممارسات كيان العدو، كشكل من "أشكال العنصرية"

يدلّ مصطلح "عنصرية" على "مذهب يفرِّق بين الأجناس والشُّعوب بحسب أصولها وألوانها ويُرتِّب على هذه التَّفرقة حقوقًا ومزايا" (معجم المعاني الجامع) و" كل مبدأ أو حركة سياسة تزعم تفوّق جنس أو عرق على جنس أو عرق آخر." ارتبطت العنصرية في العصر الحديث بالفكر التنويري الأوروبي، الذي مجّد "الإنسان الأبيض" (الأوروبي) جسديا وعقليا. وتجسدت "العنصرية" الأوروبية إزاء الشعوب والأعراق الأخرى خلال الغزوات حيث اعتبر الأوروبيون أن العنصر البشري المختلف عنهم أدنى مرتبة منهم، ما برّر استعمار هذه

الشعوب وإستغلالها "لصالحها"، باعتبار أنها "غير متحضّرة" و"أقرب الى الجنس الحيواني" منها الى "الجنس البشري"، لا تستطيع إدارة شؤونها والعمل لصالحها، بل أنها بحاجة الى "أرباب" يتولّون وينظمون حياتها وتعليمها. وبرّر الفكر العنصري كافة المجازر والإبادات البشرية التي اقترفها "الرجل الأبيض" في المستعمرات بحجة أن هذه الشعوب تفتقد الى "القيمة الإنسانية"، وإن ثارت ضد الظلم، فلأنها تجهل مصلحتها. لهذه الأسباب، يدلّ الفعل الإستعماري بحد ذاته على الفكر العنصري، حتى وإن نادى بحقوق الإنسان وتكلّم عن المساواة بين الشعوب والأعراق. تطوّر الفكر العنصري بعد الحرب العالمية الثانية واتخذ أشكالا ملتوية ومغلّفة بشعارات إنسانية، بسبب وعي الشعوب وثوراتها التي فضحت ممارسات الإستعمار من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب ما اعتبره "الرجل الأبيض" فظاعة العنصرية عندما ميّزت بين الشعوب والمجتمعات الأوروبية نفسها، بين "اللاتيني" و"الآري" و"السامي" وغيرهم، وتم ارتكاب مجازر وملاحقة بعض الفئات المنتمية الى الشعوب الأوروبية نفسها. رغم زوال الإستعمار عن العديد من المناطق في العالم، ورغم إدراج محاربة العنصرية في برامج الأمم المتحدة ومشتقاتها، يمكن الملاحظة أن العنصرية ما زالت متفشية في الدول الغربية ضد مواطنيها المنحدرين من أصول غير أوروبية وضد الشعوب الأخرى.

ان اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، كما ورد في قرار الأمم المتحدة عام 1975، يعني أن الأسس التي أقيمت عليها دولة الكيان هي عنصرية، إذ يتم التمييز بين "اليهود والعرب"، باعتبار اليهود عنصرا أرقى وأعلى مرتبة من العرب، وكون الصهيونية حركة استعمارية خططت لمشروع استيطاني إحلالي ونفذته بعد الإستيلاء على وطن بكامله وطرد سكانه الأصليين.

تتجلى العنصرية في كيان العدو بالتمييز إزاء الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام 1948 كونهم "مواطنين"، من خلال القوانين التي تميّز بين حقوق الفلسطينيين "المواطنين" و"الإسرائيليين"، وفصل الأحياء الفلسطينية في بعض المدن عن "التجمعات السكنية اليهودية"، ورفض إسكان الفلسطينيين في المستوطنات، والتمييز في ميزانيات البلديات والمدارس بين التجمعات الإستيطانية والبلدات الفلسطينية. تندرج هذه الممارسات في فلسطين المحتلة عام 1948، ضمن الممارسات الإستعمارية أولا ولكنها ممارسات عنصرية أيضا كونها تميّز بين "مواطنيها" على أساس الدين والقومية. ما يعني أن وصف الممارسات الصهيونية إزاء فلسطينيي 48 بالعنصرية فقط، كما تصفها العديد من التصريحات السياسية والمقالات الصحفية، هو نفي أو التستّر على طابعها الإستعماري الإستيطاني في هذا الجزء من الوطن الفلسطيني، وذلك لأن كافة الممارسات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 تندرج تحت بند الإستعمار الإستيطاني الإحلالي، من قمع الحريات الى نهب الأراضي وتدمير المنازل، مرورا بالهجمات والقوانين العنصرية التي تعبّر عن إستعلاء المحتلّ إزاء الشعب الواقع تحت الإحتلال وتهدف الى التضييق على حياتهم لجعلهم يقبلون ب"الواقع" أو يرحلون. فسياسة هدم المنازل ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الجزء المحتل عام 1948 هي سياسة عنصرية من

حيث أنها تميّز بين "المواطنين"، ولكنها فعليا سياسة استعمارية إحلالية تهدف الى طرد الفلسطينيين من وطنهم.

هل يمكن الحديث عن "عنصرية" و"تمييز عنصري" لوصف ممارسات العدو إزاء فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1967، الذين لا يعتبرهم العدو "مواطنين" في كيانه ؟ فالممارسات هي ممارسات محتلّ يسعى الى طرد الفلسطينيين من أرضهم من خلال مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات والتضييق على سبل معيشتهم (القتل، الإعتقالات والحواجز، قمع الحريات، تدمير المنازل، هجمات المستوطنين...). مما لا شك به أن الإستعمار عنصري بشكل عام لأنه يعتبر نفسه أعلى مرتبة من الشعب المستعمَر، ولكن التمييز في السجون الصهيونية مثلا بين السجناء اليهود والأسرى والمعتقلين الفلسطينيين لا يندرج في خانة العنصرية، بل في الصراع بين الإستعمار من جهة والشعب الفلسطيني وقواه المقاومة من جهة أخرى، إذ ليس المطلوب المساواة في المعاملة بين السجناء اليهود والأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بل التحرّر من المستعمِر المحتلّ. فاستخدام مصطلح "العنصرية" لوصف ممارسات العدو لا يساعد على فهم طبيعة الصراع مع الإحتلال، إلا إذا وضع في سياقه العام أي الإستعمار، وإلا تصبح المطالبة بالمساواة وإنهاء التمييز العنصري، بين المستوطن والشعب الأصلي غاية النضال الفلسطيني، كما جاء مثلا في المقطع التالي : "...ثلاث مطالب أساسية: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتفكيك الجدار، تطبيق حق العودة للاجئين، والاعتراف بالحق بالمساواة الكاملة للفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود الـ ٤٨" (سماح سبعاوي، مقال "من الجليل الى غزة نستحق قيادة جديدة" صحيفة الأخبار اللبنانية، تشرين الأول 2015). فاستخدام مصطلح العنصرية يهدف الى فضح الممارسات الصهيونية لدى المنظومة الدولية التي تدعي محاربة العنصرية، غير أن هذه المنظومة قد وافقت على الإستعمار الصهيوني في فلسطين. أن إستخدام مصطلح معيّن في هذا السياق يحدّد طبيعة الصراع والهدف الذي يسعى اليه الكاتب، أي بقاء الدولة "الإسرائيلية" والمساواة بين "مواطنيها".

من هذا المنطلق، جاء استخدام مصطلح "الفصل العنصري" أي الفصل الذي تمارسه سلطات الإحتلال بين المستوطن من جهة وبين الشعب الأصلي من جهة أخرى. التركيز على "الفصل العنصري" يغيّب الإستعمار الإستيطاني، ذلك لأن "الفصل" بين المستوطن والشعب الأصلي ليس إلا أحدى تجليات الإستعمار الإستيطاني، وهو ليس الأساس. يسعى المستوطن الى فصل نفسه عن المحيط عندما يخشى تأثيرات الشعب الأصلي عليه والذوبان في محيطه (الفلسطيني العربي الإسلامي أو الإفريقي) إذ يريد الحفاظ على "نقاءه" (اليهودي أو الأوروبي). فيبني الجدران حول تجمعاته السكنية، ويقيم مناطق صناعية قريبة من "الحدود" (الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن أو منطقة المناجم في إفريقيا) لاستغلال اليد العاملة الرخيصة دون احتكاك مباشر بين "المجتمعين". فاستخدام مصطلح "الفصل العنصري" الذي شاع لوصف النظام في جنوب إفريقيا لا يحدّد طبيعة الصراع فحسب بل يرسم طريق الحلّ أيضا. فالتركيز على "الفصل العنصري" وليس على الإستعمار الإستيطاني الصهيوني يعني في نهاية المطاف الإكتفاء بالمواطنة الكاملة والمساواة الشكلية مع المستوطن، كما حصل في جنوب افريقيا بعد

الضغوطات الغربية على النظام الإستعماري العنصري وعلى حركة التحرر في آن معا، أي تسوية الصراع دون حصول الشعب المضطهد على كافة حقوقه الوطنية. ومن جهة أخرى، استخدام مصطلح "الفصل العنصري" والمطالبة بإلغاءه يفك الحصار الذي وضع الكيان الصهيوني نفسه ضمنه. وأخيرا، يجب التنبيه هنا الى أن هذه المصطلحات "العنصرية" و"التمييز العنصري" و"الفصل العنصري" لم تستخدم طول مدة الصراع بين الشعب الجزائري والدولة الإستعمارية الفرنسية، ليس بسبب غياب العنصرية والتمييز والفصل العنصري في الجزائر المستعمرة، بل لأن الشعب الجزائري وقواه الثورية استهدفوا الإستعمار الفرنسي ككل، كممارسة عنصرية واحتلالية وتطهير العرقي في بعض المناطق.

5 - الإستيطان، الإستعمار، الكولونيالية

يتم استخدام مصطلح "استيطان" (ومنه "المستوطنون" و"المستوطنات") للدلالة على فعل إقامة تجمعات سكنية و/أو عسكرية لليهود الصهاينة في الضفة الغربية والقدس، وقديما، في قطاع غزة. لم يطلق هذا المصطلح اليوم إلا نادرا على التجمعات السكانية لليهود الصهاينة في أجزاء من فلسطين المحتلة عام 1948، وكأن "الشرعية الدولية" هي الجهة التي تحدّد ما هو الإستيطان، بعد أن اعترفت بإقامة الكيان الصهيوني. إلا أن الكتابات التاريخية والسياسية كانت تعجّ بهذا المصطلح لوصف طبيعة إقامة اليهود في فلسطين التاريخية، لا سيما قبل النكبة. هل الغزو الاستيطاني قبل النكبة أصبح شرعيا في الأدبيات الفلسطينية ؟ هل مصادرة أراضي القرى الفلسطينية في الجليل، على سبيل المثال، لبناء "نيتسريت عاليت" و"معالوت" و"كرمئيل" التي أقامها الصهاينة بعد 1948، عمليات شرعية حتى يتم وصفها بالمدن ونزع عنها الصفة الإستيطانية في الأدبيات الفلسطينية والعربية ؟ علما أن العملية الاستيطانية السارية اليوم في الضفة الغربية والقدس هي نفس العملية الاستيطانية التي سارت وتستمر حتى الآن في الجليل، في كل تفاصيلها : مصادرة أراضي، بؤرة استيطانية، توسّع، خنق القرى الفلسطينية بقضم أراضيها، شق الطرق بين المستوطنات والتضييق على القرى الفلسطينية التي تصبح محاطة بالمستوطنات والطرق من كل الجهات وتهويد أسماءها)، الى أن يتم "تطهيرها" عرقيا بالكامل. العملية الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس شبيهة بالعملية الاستيطانية (يسميها العدو "تطوير") في المناطق المحتلة عام 1948، إلا أن عددا كبيرا من الكتاب والصحفيين والسياسيين الفلسطينيين يطلقون مصطلح "استيطان" على الأراضي المحتلة عام 1967 فقط ، وقد نسوا أو نتاسوا أن عملية إقامة المستوطنات والكيان الاستيطاني تمت بغزو سكاني (هجرة اليهود) وطرد السكان الأصليين. ومثالا على ذلك : ميّز الباحث رجا خالدي في مقال "كيف ممكن للقدس الصمود" بين المستوطن و"المواطن الإسرائيلي" في القدس ("قسوة الأحوال المعيشية المتردية للمقدسيين مقارنة بالمواطنين الفلسطينيين في الضفة أو بالمستوطن والمواطن الإسرائيلي المقيم في المدينة نفسها"). ما يميّز المستوطن عن المواطن الإسرائيلي ؟ الفترة

الزمنية التي وصل فيها الى فلسطين أم البقعة من فلسطين التي يقيم بها أم الجيل الذي ينتمي اليه، كما ورد في مقال علي بدوان "حل الدولتين وحل الدولة الواحدة" (الوطن القطرية، 12/10/3) حيث كتب أن بعض الذين ينادون ب"حل الدولة الواحدة" يرون أن "الغالبية الساحقة من سكان الدولة العبرية من اليهود باتوا من مواليد فلسطين وبالتالي لم يعد أمامهم من موطن سوى مكانهم الراهن".

هل الكيان الصهيوني "إستعمار" ؟ أم "إستعمار استيطاني" ؟ هل يمكن وصف الكيان الصهيوني بال"مستعمرة" settlement colony ؟ أم هو "إحتلال" ؟ فقد استخدم هذا المصطلح في الماضي، والأمثلة كثيرة، الى جانب استخدامه للدلالة على الدول الغربية التي غزت البلاد العربية وغيرها من دول العالم. وفي المجال الفلسطيني، ميّز مؤرخون وسياسيّون بين "الإستعمار" البريطاني و"الإستيطان" الصهيوني، أي قبل قيام دولة العدو في العام 1948، كما ميّز بعضهم الصهيونية عن الإستعمار بالقول أن "المستعمرات امتداد للوطن الأم" في حين أن الصهيونية "ليست مرتبطة ببلد أو دولة[8]. صدرت في الماضي كتب ودراسات حول "الإستعمار الصهيوني" (د. فايز صايغ "الاستعمار الصهيوني في فلسطين"، عبد الوهاب المسيري في كتابه "الايديولوجية الصهيونية"، فصل "الإستعمار الصهيوني"، علي المحجوبي، "جذور الإستعمار الصهيوني في فلسطين" على سبيل المثال)، في حين واصلت مجلة "الحرية" الاعتبار أن "المشروع الصهيوني" هو أداة "الإستعمار والإمبريالية" (2010)، أي أنه ليس إستعمارا بحد ذاته، بل يعمل لصالحه. لقد أفرد المسيري فصلا للحديث عن "الإستعمار الصهيوني" بالعودة الى أنماط الإستعمار في العالم التي عدّدها : الإستعمار الإستيطاني والإستعمار العميل (يخضع لقوة إمبريالية غربية، يستمد وجوده من وجودها...)، معتبرا أن الكيان الصهوني هو استعمار استيطاني ولكنه يخضع أيضا لميّزات الإستعمار العميل، ثم ميّز بين "الجيب الاستيطاني غير المندمج" في المحيط الإنساني والحضاري الذي يحيط به و"الجيب الإستيطاني غير المنفصل" تماما عن المحيط، معتبرا أن الكيان الصهيوني هو أساسا جيب استيطاني غير مندمج ولكنه وبسبب التنوع البشري اليهودي الذي استوطن فلسطين، يخضع أيضا لسمات الجيب الاستيطاني غير المنفصل، ثم الإستعمار الإحلالي والإستعمار التوسعي والاستعمار المستقل نسبيا عن الغرب والمعتمد كليا عليه في الوقت ذاته، وكلها ميّزات تنطبق على الإستعمار الصهيوني.

بعد اختفاء المصطلح لعقدين أو أكثر من الزمن، عاد الى الواجهة منذ بضعة سنوات، بالتزامن أو بعد رواج الدراسات "الإستعمارية" أو "الكولونيالية" في بعض المعاهد والجامعات الغربية، ولكن دون تحديد ما إذا كان مصطلح "إستعمار" أو "مستعمر" خاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 أم يشمل كافة الأراضي الفلسطينية. يكتب الإستاذ جميل هلال مثلا في مشاركته في "الشباب الفلسطيني يثور، فهل من دور للأحزاب السياسية" (https://al-shabaka.org/roundtables) عن الإستعمار والمستعمِر : "... يُمعِن المستعمِر في الاستحواذ على الأرض الفلسطينية وتدمير المنازل، واعتقال الفلسطينيين، وتهويد القدس، وإبادة

[8] http://www.elearning.jo/datapool/HTML/wh12li-t87-1.htm

أهل غزة إبادةً جماعيةً بطيئة، وممارسة التمييز والعزل على فلسطينيي الداخل المحتل، والحكم على اللاجئين بالنفي". هل يعاني فلسطينيو "الداخل المحتل" من "التمييز" كونهم "مواطنين" أم أنهم يعانون من الإستعمار، أي "الاستحواز على الأراضي الفلسطينية وتدمير المنازل واعتقال الفلسطينيين، والتهويد" أيضا ؟ هل للإستعمار ممارسات مختلفة في ضفتي "الخط الأخضر" أم أن الممارسة ذاتها مستمرة منذ 1948 ولكنها واجهت وتواجه مقاومة لم تمكّنها من تحقيق أهدافها في بعض المناطق ؟ فاستخدام مصطلح "إستعمار" في هذا النص بحق ثلاثة فئات من الشعب الفلسطيني لم ينتج عنه إزالة وهم "المواطنة"، كما يتطلّبه المصطلح بحد ذاته.

يستخدم بعض الباحثين الفلسطينيين، لا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، مصطلح "كولونيالية" للتعبير عن العلاقات الإستعمارية بين المستعمِر (الصهيوني) والمستعمَر (الشعب الفلسطيني). يدلّ المصطلح "كولونيالية" (coloniality) وليس (colonialism) أي "الإستعمارية"، على أنماط التبعية الفكرية والهيمنة الناتجة عن الإستعمار. أضيف المصطلح الى القاموس السياسي الفلسطيني بعد شيوع الدراسات "الكولونيالية" و"ما بعد الكولونيالية" في الجامعات الغربية، على أثر درسة الراحل إدوارد سعيد حول الإستشراق. غدا استخدامه شائعا في بعض الأوساط الثقافية والفكرية الفلسطينية والعربية، دون تحديد ما إذا كان استخدامه هو فقط ترجمة لمصطلح "إستعمار" أم أنه يحمل دلالات أخرى، ولدت من رحم الجامعات الغربية والمناهضة للهيمنة الفكرية والسياسية والثقافية الغربية.

في مقال صدر في مجلة "الدراسات الفلسطينية"، عدد 97 (شتاء 2014) ، لم يحدد الكاتب نديم روحانا (مدير مركز "مدى الكرمل" في حيفا) معنى "الكولونيالية" التي استخدمها بدلا عن مصطلح "إستعمار". إلا أن سياق المقال لا يدلّ على أنه ترجمة لمصطلح "الإستعمار"، وكذلك تحديد طبيعة الصراع العربي - الصهيوني والحل المقترح، بل يدلّون على علاقات الهيمنة والحكم والإمتيازات، كما جاء في المقطع التالي "الصراع الكولونيالي ينطلق من أسس.. تحرير الإنسان الواقع تحت الحكم الكولونيالي وإنهاء الحكم الكولونيالي وإنهاء الامتيازات السياسية الجماعية للكولونياليين"، حيث ميّز الكاتب بين "المجتمع" و"الشعب الإسرائيلي" من جهة وبين "الحكم الكولونيالي" من جهة أخرى، أي أن "الكولونيالي" هو نظام الحكم والتفكير والسيطرة، بحيث لا يضم بالضرورة البشر أي المستوطنين أو فعل الاستيطان منذ بداية القرن الماضي. فلذلك يقترح الباحث إلغاء مفهوم "التحرير والعودة" من برامج المقاومة الفلسطينية واستبدال "النموذج الجزائري" ب"النموذج الجنوب إفريقي" : "إن استرداد الوطن الفلسطيني لن يكون وفق النموذج الجزائري – أو نموذج العودة والتحرير، وإنما يكون باسترداد الوطن بمن عليه – الشعب اليهودي الإسرائيلي... فإن المشروع الوطني الفلسطيني يجب أن يعتمد على الاعتراف بالآخر وبحقوقه المكتسبة في فلسطين، لكن ليس بالامتيازات التي تعطيها الكولونيالية". لم يحدّد الكاتب ما هي هذه "الحقوق المكتسبة" : هل الأرض التي استولى عليها بالقوة أو بقانون المسيطر هي "حق مكتسب" ؟ هل المستوطنات المقامة على أملاك اللاجئين في النقب، الجليل، والقدس والأغوار هي "حق مكتسب" ؟ هل إنتماء "المواطن

المستوطن" الى المنظومة الأمنية ومشاركته في الحروب والعمليات الإرهابية هما "حق مكتسب" ؟

بدلالة مختلفة بل ومتناقضة، تحدّد ليندا طبر في "المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014) مصطلح "الجغرافيا الكولونيالية" ب"النمط الذي تخترق فيه السلطة الاستعمارية مفاصل الحياة كلها، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وحتى بيولوجيا، من خلال تقسيمات مكانية وزمانية، أفقية وعمودية، للجماعة الوطنية، واستحداث طريقة ضبط مغايرة لكل جزء". في هذا المقطع، يضيف إستخدام "الكولونيالية" وصفا تفصيليا للفعل الإستعماري، فهو ليس فقط هيمنة وحكم بل تغلغل في كافة مناحي حياة الشعب المستعمَر وتفتيفها. فالمصطلح يحدّد طبيعة الصراع الذي لا ينتهي إلا بإلغاء أحد أطرافه.

من جهته، حدّد رائف زريق في مقال صدر في (مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 2015) "الكولونيالية" الصهيونية بالقول : "منذ البداية، كانت الصهيونية حركة قومية وكولونيالية. كحركة قومية، لم يكن ممكنا لها أن تحقق مهمتها من دون مشروع استيطاني كولونيالي، ومن دون أدوات وممارسات استيطانية. وكحركة كولونيالية، فقد كان هدفها استيطانيا قوميا منذ البداية.. " فاستخدام المصطلح ذاته من قبل المؤلف، جاء بديلا عن مصطلح "الإستعمار".

تكمن أهمية تحديد طبيعة الكيان الصهيوني، من خلال المصطلحات المستخدمة، في التداعيات المترتبة على هذه الطبيعة : هل الكيان إستعماري إستيطاني أم هو تابع للإستعمار؟ هل تسري هذه المواصفات على الأراضي المحتلة عام 1948 أم فقط على الأراضي المحتلة عام 1967 ؟ فتحديد طبيعة الكيان الصهيوني بالإستعمار يستدعي عملية التحرير وليس تغيير نظام التبعية والهيمنة والإمتيازات، باعتباره "كولونيالي". استخدم مصطلح "إستعمار" في الماضي للدلالة على الكيان الصهيوني المحتل عام 1948، وليس لاحتلاله أرض فلسطينية وعربية في العام 1967. بعد إختفاءه لعقدين أو أكثر، عاد الى الواجهة لوصف ممارسة الإحتلال في الأراضي المحتلة عام 1967 فقط، بعد تبنّي القرارات الدولية الظالمة (تحت مسمى القانون الدولي) من قبل مثقفين وسياسيين.

6 - اليهودي، الصهيوني، الإسرائيلي

هل اليهود هم من يدينون بالدين اليهودي أم هم أيضا قومية ؟ هل اليهود هم من سكنوا قبل آلاف السنين فلسطين والجزيرة العربية أم هم تجمّعات بشرية حديثة موزّعة على دول العالم اتخذت في فترات زمنية معينة صفات محددة ميّزتها، لأسباب دينية أو سياسية أو اقتصادية، عن المجتمعات التي عاشت أو تعيش بينها ؟ هل ثمة "شعب يهودي" أو "تاريخ يهودي" ؟ إثر استيلاء الحركة الصهيونية على الظاهرة اليهودية في العالم، كدين ونمط حياة ومدارس فكرية وفلسفية، أصبح من الصعب التمييز بين اليهودي والصهيوني اليوم، بعد إختفاء أو إضعاف الجماعات اليهودية التي اختلفت أو نصبت العداء للمشروع الصهيوني. "إن تحديد ماهية

الصهيونية ومن هو الذي يصحّ بأن يصنف بأنه صهيوني أمر عسير بطبيعة الحال"[9]، لا سيما بعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية التي سعت الى تجنيد اليهود في العالم وإلحاقهم بالكيان الصهيوني الذي يدعي، كما صرّح بن غوريون، أنه " دولة للشعب اليهودي كله" . كان عبد الوهاب المسيري قد أوضح في كتابه "الايديولوجيا الصهيونية" أن الجماعات اليهودية في أوروبا قد أبدت معارضة شديدة للفكرة الصهيونية، في البداية، وخاصة البرجوازيين الأوروبيين منهم، الى حين تم زرع الكيان الصهيوني في فلسطين بمساعدة الدول الإمبريالية، وبريطانيا بالذات، حيث شعروا بالارتياح لعدم تناقض انتمائهم الديني مع انتمائهم القومي.

ومن ناحية أخرى، اختلفت دلالة مصطلح "اليهودي" في المجتمعات العربية الاسلامية عن التي سادت في المجتمعات الاوروبية، المسيحية أو العلمانية، لأسباب دينية (العلاقة بين المسيحية واليهودية) واجتماعية واقتصادية (التحول في نمط الإنتاج، العلاقة مع "الأقليات"). لم يتصهين اليهودي الجزائري، مثلا، إلا بعد حصوله على الجنسية الفرنسية، في إبان الإحتلال الفرنسي الذي سعى الى تدمير النسيج الإجتماعي الجزائري. عندئذ، ربط مصيره بمصير المحتل الفرنسي والمستوطن الصهيوني.

تعتبر الصهيونية أن ثمة وجود ل"شعب يهودي" و"تاريخ يهودي" وتتبنى مقولة "البقاء اليهودي"، أي ان اليهودية ليست دينا فقط بل قومية تربط بين أبناءها منذ الأزمنة الغابرة، دون أي تغيير أو تبديل. رفض الراحل عبد الوهاب المسيري الإعتراف بما يسمى "التاريخ اليهودي" معتبرا هذا المصطلح تشويها لمسيرة الجماعات اليهودية في العالم. فقسّم ما تعتبره الصهيونية "التاريخ اليهودي" الى قسمين، "تاريخ العبرانيين" وفيه عدة مراحل، و"تواريخ الجماعات اليهودية"، واعتبر أن مقولة "التاريخ اليهودي" "مقولة غيبية تخبئ الكثير من المفاهيم الصهيونية"[10] ، كما رفض مصطلح "البقاء اليهودي" المرتبط بمصطلحات صهيونية أخرى، مثل "الاستمرار اليهودي" و"الشعب اليهودي" و"الشخصية اليهودية"، حيث رأى أنها "تنبع من نموذج تفسيري واحد يفترض وجود جماعة متجانسة يُقال لها "اليهود" احتفظت بهويتها المستقلة، رغم انتقالها من مكان إلى آخر، ورغم تواجدها في أزمنة مختلفة "[11].

لاقت محاولة المشروع الصهيوني لمعادلة اليهودية بالصهيونية آذانا صاغية في بعض الأوساط السياسية والدينية العربية والإسلامية. ترفض مثلا بعض الأوساط الإسلامية مقاطعة البضائع الآتية من كيان العدو على أساس أن الدين الإسلامي لا يعادي الدين اليهودي ولا اليهود، كما تقيم مؤسسات إسلامية علاقات تفاهم وصداقة مع مؤسسات يهودية صهيونية، تحت مسمى "حوار الأديان"، معتبرين أن الصهيونية جزء من اليهودية أو تعبيرها السياسي الطبيعي. في المقابل، استنادا على مقتطفات من الكتب المقدسة والروايات والكتب التاريخية، تعجّ كتابات بعض الأوساط الدينية، المسيحية والإسلامية، الخاصة بالصراع العربي الصهيوني، بالمراجع

[9] ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية، عالم المعرفة، 1985.
[10] الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، ص 9
[11] الموسوعة الصهيونية، الجزء الرابع.

الدينية والتاريخية الدالة على صراع "أبدي" بين اليهودية والديانات الأخرى، ظهر مؤخرا كصراع بين المشروع الصهيوني من جهة والشعوب المنتمية الى ديانات أخرى، من جهة أخرى.

مقابل سطو الصهيونية على "اليهودية"، تميّزت المؤلفات المعادية للصهيونية بتحديد "الصهيونية" كحركة سياسية سعت لتجنيد اليهود في مشروع استعماري استيطاني في فلسطين، أو أماكن أخرى في العالم. ربطها البعض بالإستعمار الغربي، فكرا وممارسة، كونها أداة له أو محرّكة له (اللوبي الصهيوني، المال والإعلام بأيدي الصهاينة...). ميّزها البعض عن الحركات الإستعمارية الإستيطانية الأخرى بكونها حركة "قومية إثنية" كما كتب رائف زريق : "منذ البداية، كانت الصهيونية حركة قومية وكولونيالية ...وكحركة كولونيالية، ... تختلف عن باقي الحركات الكولونيالية الاستيطانية بكونها قومية أثنية منذ لحظة تأسيسها.. وهذا ما يميزها عن الاستيطان في أميركا أو أستراليا"[12]. في حين اعتبر آخرون أن المشروع الصهيوني ضمّ قوميات وثقافات مختلفة، غير مقتنعين بحقيقة "القومية اليهودية". وفي كل الحالات، تأسست الصهيونية لجمع يهود العالم حول مشروع إستعماري إستيطاني، فمنهم من يشارك بالهجرة الى فلسطين المحتلة، ومنهم من يشارك بالدعم المالي والإعلامي والمؤسساتي ("صهيونية الشتات" كما كتب المسيري) دون أن يهاجر ويستوطن في دولة الكيان. شكّلت هذه الحالة ما يسمى ب"اللوبي الصهيوني" في دول العالم والمؤسسات الدولية. اختلفت وجهات النظر حول دور هذه "اللوبيات" الصهيونية أو كما يعتبرها البعض "اليهودية". هل هي تدير شؤون العالم أم إنها إحدى أدوات السيطرة الإستعمارية الغربية على العالم ؟ هل هي تسيطر على الولايات المتحدة الأميركية وسياستها المعادية لشعوب العالم أم أنها جزء مؤثر من المنظومة الإستعمارية العدوانية الأميركية ؟

يحتل موضوع "الشتات اليهودي" وعلاقته بالمؤسسة الصهيونية مساحة كبيرة من الجدل العربي، لا سيما حين تبدأ عملية الإنتخابات الأميركية، حيث ما زال يعتقد الكثير من المحلّلين أن "الشتات اليهودي" المنظم في "اللوبي الصهيوني" يسعى دائما الى دعم الأشدّ صهيونية من بين المرشحين والأشدّ عداء للعرب. هذا النمط من التحليل، الذي يمكن تطبيقه على دول امبريالية أخرى، يتجاهل طبيعة هذه الدول الإمبريالية التي تأسست أصلا على النهب والقتل والعداء لكل الشعوب المستضعفة، وخاصة الشعوب المسلمة التي واجهت عدوانها، ويتوهم أنه لولا اللوبي الصهيوني المسيطر عليها، لوقفت هذه الدول الإمبريالية الى جانب الشعوب العربية والشعب الفلسطيني. لا شك أن "اللوبي الصهيوني" يطمح لتعزيز الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني، غير أن "المال اليهودي" و"المال المسيحي" في الولايات المتحدة الأمريكية، و"المال العلماني" في الدول الأوروبية، يساهمون سويا في عمليات الإحتكار وإفقار الشعوب ونهبها ودعم الكيان الصهيوني.

[12] مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 2015

نظرا الى انتشار الفكر الصهيوني في المجتمعات الغربية، لا سيما في الولايات المتحدة، اعتبر باحثون أن الصهيونية ليست بالضرورة إيديولوجية نابعة من اليهودية أو من اليهود، رغم استخدام اليهود كمادة بشرية لتحقيقها، بل تأسست وارتبطت في بداياتها بالفكر المسيحي البروتستانتي البوريتاني في إنكلترا، الذي شجّع اليهود على تحقيق "الوعد الإلهي" ب"العودة" الى فلسطين، بعد اكتشافهم للتوراة. فصدر عدة كتب ودراسات حول "الصهيونية غير اليهودية"، لا سيما "الصهيونية المسيحية". ميّزت ريجينا الشريف في كتابها الصهيونية السياسية اليهودية عن "الصهيونية غير اليهودية" و"الصهيونية المسيحية" من ناحية تاريخ نشأتها والديانة التي ينتمي اليها مؤسسوها وتطبيقها العملي، أي إستعمار فلسطين : "قد يكون هرتزل مؤسس الصهيونية السياسية فعلا، ولكن هذا لا يعني أن أفكاره كانت جديدة، فقد سبقه اليها أفراد كثيرون ومتعددون من بينهم اليهود وغير اليهود. ولئن كانت معظم الكتابات الصهيونية قد ظهرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر فإن غير اليهود كانوا قد طوّروا الأفكار والبرنامج الأساسي لما أصبح يعرف فيما بعد بالصهيونية السياسية اليهودية. والواقع أن غير اليهود كانوا قد بدأوا في نشر الفكرة الصهيونية عن الوعي القومي اليهودي الموجّه نحو فلسطين قبل عقد المؤتمر الصهيوني الأول بثلاثة قرون".[13] وحدّدت "الصهيونية غير اليهودية" ب"مجموعة من المعتقدات المنتشرة بين غير اليهود والتي تهدف إلى تأييد قيام دولة قومية يهودية في فلسطين بوصفها حقا لليهود، طبقا لبرنامج بازل وعلى ذلك، فالصهيونيون غير اليهود هم أولئك الذين يؤيدون أهداف الصهيونية ويشجعونها بشكل صريح أو مقنع."

انطلاقا من وجود صهيونية غير يهودية، كتب محلّلون سياسيون وباحثون حول " الصهاينة العرب " أي العرب المنتمين الى طبقة حاكمة سياسية واقتصادية وفكرية، الذين يؤيدون المشروع الصهيوني في فلسطين ويطبّعون علاقاتهم الإقتصادية والسياسية والأكاديمية وغيرها مع الكيان الصهيوني، أو يدعمون على الأقل سياسة الكيان الصهيوني إزاء الفلسطينيين وأخوانهم العرب والمسلمين، غالبا من منطلق سياسي، لأسباب عديدة، منها القبول ب"الأمر الواقع" (وجود دولة الكيان) والشعور بالضعف أمامه وأمام داعميه، واستعداء المقاومة الفلسطينية وكل أشكال مقاومة الظلم والسيطرة الغربية، والتغريب الثقافي والفكري.

يراد من المصطلح "الإسرائيلي" المواطن في دولة "إسرائيل". تعتبر دولة العدو أن الفلسطيني الذي بقي في أرضه، رغم الإحتلال، هو "مواطن إسرائيلي" لا تعترف بهويته الفلسطينية، إذ قسمته الى عدة مجموعات : "العرب"، "الدروز"، "البدو" و"الشركس"، ما يعني أن "إسرائيليتهم" تنتفي مع كونهم فلسطينيين. رغم اتساع الإعتراف بالهوية الفلسطينية لفلسطينيي 48، من قبل فئات من المجتمع "الإسرائيلي" وذلك بسبب النضال الوطني الذي خاضه فلسطينيو الداخل منذ الاحتلال منذ عام 1948، إلا أن الدوائر الرسمية، السياسية والأمنية والإعلامية، ما زالت تصرّ على تجزئة المجتمع الفلسطيني الى فئات دينية وعرقية، والتعامل معه كأفراد وأقليات "إسرائيلية". يصرّح فلسطينيو الداخل، أو معظم نخبهم السياسية

[13] ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية.

والاجتماعية والثقافية أنهم لم يطلبوا المواطنة "الإسرائيلية" بل فرضت عليهم بعد قيام الدولة الصهيونية على أرضهم، ما يعني أنهم لا يشعرون بانتمائهم الى "إسرائيل" وبالتالي، لا يمكن إطلاق عليهم صفة "الإسرائيلي". غير أن مشاركة بعضهم في المؤسسات السياسية "الإسرائيلية" (انتخابات الكنيست وغيرها) أضافت بعض الغموض على تحديد من هو "الإسرائيلي": هل هو "اليهودي" الذي استوطن فلسطين وشارك في بناء الدولة "الصهيونية" فقط أم يضم أيضا الفلسطيني الذي بقي في أرضه وأصبح "مواطنا إسرائيليا" ؟ رغم تراجع استخدام مصطلحي "عرب إسرائيل" أو "الإسرائيليون العرب" في الكتابات الفلسطينية والعربية، نجدهما بين الحين والآخر على صفحات الصحف والمجلات العربية والفلسطينية حين تتناول أحوال وأمور فلسطينيي 48. ومن جهة أخرى، يتسرب هذا المصطلح الخاص بفلسطينيي 48 الى العقول العربية من خلال ترجمة المقالات والدراسات الصادرة في الصحافة الصهيونية، حيث لا ينبّه المترجم قرّاءه الى إشكالية استخدام المصطلح كما ورد، الذي يعبّر عن النظرة الصهيونية الى فلسطينيي 48.

بعد إستثناء الفلسطينيين، من هو "الإسرائيلي"؟ هل هم اليهود الذين يستوطنون فلسطين منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني في 1948؟ هل "الإسرائيلي" يختلف عن "الصهيوني" وما الفرق بينهما ؟ هل ثمة "مجتمع إسرائيلي" ؟ كيف تكوّن وما هي سماته ؟ يتم إستخدام مصطلح "الإسرائيلي" بشكل واسع في الكتابات الفلسطينية والعربية والترجمات للتعبير عن اليهود المواطنين في دولة العدو، دون تمييزه بعلامة معيّنة، وذلك لأسباب مختلفة، منها الإعتراف بشرعية الوجود "الإسرائيلي" على أرض فلسطين وبالمواطنة "الإسرائيلية" التي تعتبر شبيهة بالمواطنة في أي دولة أخرى في العالم، ومنها الإعتقاد بفعل الزمن حيث "الإسرائيلي" لم يعد مستوطن كالأوائل، بل مواطن لا ينتمي بالضرورة الى أحزاب صهيونية أو يحمل الإيديولوجية الصهيونية، ومنها الاعتبار أن اليهودي الذي ولد في فلسطين المحتلة ولم يهاجر من دولة أخرى هو بالضرورة "إسرائيلي". بالنسبة لبعض هؤلاء الذين يستخدمون مصطلح "إسرائيلي"، ثمة تمييز بين الصهاينة و"الإسرائيليين"، بين المستوطنين و"الإسرائيليين" وبين الطبقة الحاكمة و"المجتمع الإسرائيلي".

تشير استطلاعات الرأي على أن الجمهور "الإسرائيلي" يميل أكثر فأكثر الى التطرّف الصهيوني، رغم ولادة الأجيال الشابة في فلسطين المحتلة، كما تدلّ كافة وسائل الإعلام، الصهيونية وغيرها، الى أن الجمهور "الإسرائيلي" يعتقد أن له الحق باستيطان فلسطين، فإن لم يكن "حق إلهي" بالنسبة لبعضهم، فهو "تاريخي" باعتبار مأساة اليهود في أوروبا والقرارات الدولية (من وعد بلفور الى قرار التقسيم وقرار الإعتراف بالكيان). كون شريحة خاصة من الشباب "الإسرائيلي" ترفض سياسة حكومتها في الإراضي المحتلة عام 1967 وترفض التجنيد ويتم سجنها، أو تتظاهر في قرى بلعين ونعلين والنبي صالح مطالبة بوقف الإستيطان، لا يعني ذلك أنها تخلّت عن صهيونيتها طالما اعتبرت أن من حقها التواجد على أرض فلسطين، وأن أملاك اللاجئين هي أملاكها وأملاك كيانها، وأن المدن التي شيّدت على أنقاض القرى المهدمة والأراضي المسلوبة هي مدن "طبيعية" كسائر المدن في العالم وليست مستوطنات شبيهة بالتي

تقام الآن في الضفة الغربية. ثمة "إسرائيليون" غير صهاينة أو كما كتب الراحل عبد الوهاب المسيري "ليس كل الإسرائيليين صهاينة تماما"، ولكنهم قلّة، فضّلوا أحيانا العودة الى بلادهم الأصلية أو الى بلاد أخرى، أو انخرطوا في أحزاب عربية وابتعدوا عن مجتمعاتهم اليهودية وأحزابها. يتوجّه "الكاتب اليهودي الشرقي سامي شالوم شطريت (الذي يعيش خارج البلاد!)" الى هؤلاء "الإسرائيليين" الذين يدعون معارضة سياسات حكوماتهم بوصفها بال"كولونيالية الصهيونية الأشكنازية " ويشجعهم على مغادرة فلسطين بالقول "إذا كنت تريد تقصير عمر الكولونيالية الصهيونية - الاشكنازية، فاجمع أولادك وكتبك المتنورة، وسافر إلى أوروبا أو أميركا. عندما تقوم منظمة يسارية أشكنازية بتشجيع وتمويل مغادرة الإسرائيليين الواعين، عندها سأعرف أن شيئاً حقيقياً يحصل في اليسار الأشكنازي. أنا أتحدث عن تشجيع كلّ الإسرائيليين للقيام والرحيل. لكن، كما هو معروف، فالشرقيون غير واعين لمساهمتهم في الكولونيالية البيضاء، كما أنهم لا يحملون الجوازات الأوروبية. ولهذين السببين، فهم على ما يبدو لن يذهبوا إلى أيّ مكان، وسيضطرون للنظر بعيون العرب، وإيجاد طريقة أخرى للعيش في هذه الدولة[14]."

في المقابل، يرفض كثير من الكتّاب والسياسيين والمفكرين استخدام المصطلح "الإسرائيلي" دون تمييزه عن النص بعلامة معيّنة، رفضا للإعتراف بشرعية الوجود الصهيوني في فلسطين، وبتكوين "مجتمع إسرائيلي" شبيه بأي مجتمع في العالم، بل يعتبرونه مجتمعات يهودية ذات الثقافات القومية والدينية المختلفة، يربطها فعل إغتصاب فلسطين، أي المشروع الصهيوني. تحاول المؤسسة الصهيونية تقديم "المجتمع الإسرائيلي" على أنه "متنوّع"، وأن الكيان استطاع توحيد ثقافات مختلفة، فتارة تشوّه التراث الفلسطيني وتدعي أنه يهودي (البدو في النقب)، وتارة أخرى تسلط الضوء على مقتطفات تراثية لمجموعات يهودية غربية وشرقية، والتي تفتقد الى جذور في الأرض المسلوبة. وحتى "الهولوكوست" الذي تدعي أنه يجمع يهود "الشتات" والذي شكّل أحد أهم الأسس المشرعنة للإستعمار الصهيوني، فلم يطال إلا بعض المجتمعات اليهودية الأوروبية، ما يدلّ على أن "المجتمع الإسرائيلي" غير موحّد إلا على الإغتصاب الصهيوني، ولا يجمع أفراده إلا المشروع الصهيوني وبالتالي، لا يمكن "الإعتراف به أو بحقوقه المكتسبة" .

خلافا للمقولة الصهيونية، لا يمكن الحديث عن "تاريخ يهودي"، بل هنالك تواريخ لمجتمعات يهودية عاشت وتعيش في أنحاء العالم. لقد بنت الصهيونية مصطلحاتها الخاصة لتبرير وشرعنة دعوتها الى استعمار فلسطين وبناء دولة أو "وطن لليهود" في فلسطين. بعد سيطرة الصهيونية على الفضاء اليهودي في العالم، من خلال المؤسسات الصهيونية العالمية التي تغلغلت في المجتمعات كافة، بات التمييز بين اليهودي والصهيوني صعبا، وذلك لأن الصهاينة يدعمون الكيان بالمال والإعلام، وليس فقط بالفعل الإستيطاني. ولكن ليس كل يهودي صهيوني، إذ ما زالت بعض المجتمعات اليهودية في العالم أو بعض شرائحها غير مقتنعة

[14] كفاح عبد الحليم، "احتمالات هجرة إيديولوجية احتجاجية " من هم الإسرائيليون الذين يغادرون البلاد ؟ ولماذا" فلسطين السفير، عدد 96، كانون الثاني 2016.

بجدوى المشروع الصهيوني، من الناحية الدينية أو السياسية، كما ظهرت شرائح من الشباب اليهودي في الدول الغربية تعادي الكيان الصهيوني بسبب ممارساته ضد الشعب الفلسطيني. إذا كان التمييز بين "اليهودي" و"الصهيوني" واضحا، على الأقل نظريا، لدى العديد من الكتاب والمثقفين الفلسطينيين والعرب، ما زال الإلتباس جاريا بالنسبة لمصطلحي "الإسرائيلي" و"الصهيوني"، إذ شرعن عدد من الكتاب والصحافيين وجود "الإسرائيليين" في فلسطين، واعتبروهم مواطنين "طبيعيين" وغير صهيونيين، بسبب مكان تواجدهم (الأراضي المحتلة عام 1948) ومكان ولادتهم (في فلسطين المحتلة وليس في "الشتات")، متناسين مشاركة كافة "الإسرائيليين" بالمؤسسات الأمنية الصهيونية واستيطانهم على أنقاض القرى والبلدات الفلسطينية.

7 ـ المقاومة الشعبية

يلخص البروفسور عبد الستار قاسم بعض الإشكاليات التي تقف وراء استخدام مصطلح "المقاومة الشعبية" قائلا: "أرى أن تعبير المقاومة الشعبية تعبير غير محدد المعنى، ويخضع للعديد من التفسيرات، وهو قد يشمل المقاومة المسلحة وغير المسلحة حيث أن المقاومة المسلحة عبارة عن مقاومة شعبية أيضا" (2012).

برز مصطلح "المقاومة الشعبية" بعد الإجهاز على إنتفاضة الأقصى، حيث تلاشت العمليات الفدائية ضد المحتل، الذي أعاد بسط سيطرته على الضفة الغربية من خلال التعاون الأمني مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وحواجزه ومستوطناته وطرقه، وأعاد تمدده الإستيطاني من خلال الجدار الفاصل. بعد ترصد بعض الكتيبات والمقالات حول الموضوع، ومحاولة فهم هذا المصطلح، وتمييزه عن "الانتفاضة"، "الثورة"، "الهبّة" "المقاومة"، و"الحراك الشعبي"، من ناحية مضمونه وأشكاله ومدته وآليات عمله، اتضح أن مصطلح "المقاومة الشعبية" يدّل على ما يطمح اليه المؤلف أولا والتيار الفكري أو الجهة السياسية التي ينتمي اليها ثانيا، حتى وإن حاول البعض إضافة صبغة "موضوعية" حين تناول شرحه.

يدلّ مصطلح "المقاومة الشعبية" على مشاركة الشعب بكل فئاته في مقاومة الإحتلال، ولكنه اكتسب معان مختلفة بعد إنتفاضة الأقصى. فأصبح عند السلطة الفلسطينية وبعض القوى غير المسلّحة مرادفا لل"مقاومة السلمية" أي غير العنفية وغير المسلّحة، بعد توجيه الإنتقادات لما سميّ "عسكرة الإنتفاضة"، المسؤولة وفقا لتحليلات مثقفي السلطة، عن تدمير "إنجازاتها". كتب العديد من المثقفين عن "المقاومة الشعبية" ونادت اليها بعض التيارات السياسية كحزب "المبادرة" الذي أجاد توظيف الصورة لصنع أحداثها. ومن جهة أخرى، يتم الحديث عن "المقاومة الشعبية" في الإنتفاضة الأولى، مقارنة مع "عسكرة إنتفاضة الأقصى"، للدلالة على مشاركة شعبية واسعة في الإنتفاضة الأولى وتنوّع المبادرات الجماعية لدعمها، خلافا لما حدث

في إنتفاضة الأقصى التي شهدت معارك مسلّحة ضد إجتياحات جيش العدو وتدمير ممنهج ل"إنجازات" السلطة، وذلك دون الإخذ بعين الإعتبار نمو المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بعد قيام السلطة الفلسطينية، والتي سعت على توظيف المناضل السابق وتغيير مفاهيم النضال والمشاركة الشعبية والمبادرات الجماعية.

ماذا تعني "المقاومة الشعبية" للسلطة الفلسطينية وبعض رموزها ؟ وللقوى السياسية المختلفة ؟ وللمثقفين الفلسطينيين ؟ لماذا لم يطلق مصطلح "المقاومة الشعبية" على نضالات "سلمية" مختلفة، كالرباط مثلا في المسجد الأقصى والتصدي للمستوطنين، أو وقوف المرابطات أمام أبواب المسجد الأقصى متحدية الجنود الصهاينة ؟ أو على نضالات شعبية في الأحياء المقدسية حيث تصدى الأهالي (قبل إنتفاضة القدس) للاقتحامات اليومية بإلقاء الحجارة والألعاب النارية والزجاجات الحارقة على الجنود والمستوطنين ؟ هل "المقاومة الشعبية" متواجدة حصرا في بعض القرى والبلدات في الضفة الغربية ولماذا ؟ هل المكان أم الصفة السياسية والإجتماعية للمشاركين أم البرمجة المسبقة للفعالية لحشد الإعلام هم العوامل المحدّدة لما يوصف ب"المقاومة الشعبية" ؟ بعض الأسئلة المطروحة قد تساهم في فهم المقصود من "المقاومة الشعبية".

بالنسبة للسلطة الفلسطينية وبعض القوى السياسية، "المقاومة الشعبية" هي المشاركة في التظاهر السلمي أمام قوات الاحتلال ضد "جدار الفصل العنصري" والإستيطان، في بعض القرى الأمامية (بلعين، نعلين، النبي صالح، كفر قدوم، الخ). تضم أحيانا هذه المظاهرات قوى حزبية من فلسطينيي 48 و"إسرائيليين" ومتضامنين أجانب، فتشتبك مع قوات الإحتلال التي تقتل وتجرح وتعتقل، أمام كاميرات العالم التي تبث صور المظاهرات والقمع الصهيوني الوحشي لها. يشارك أحيانا في هذه الفعاليات أقطاب من السلطة الفلسطينية، ومسؤولون سياسيون أجانب، يضيفون عليها سمة السلمية والرسمية. تأصل هذا النوع من "المقاومة الشعبية" بعد المؤتمرات التي عقدت في الضفة الغربية (أول مؤتمر في بلعين) التي دعت الى توسيع هذا النمط من المقاومة. نالت "المقاومة الشعبية" بعض النجاحات في المحاكم الصهيونية التي لجأت اليها لتغيير مسار الجدار وتخليص بعض الأراضي من الضمّ الى الكيان. وقبل بضعة سنوات، طوّر الداعون الى "المقاومة الشعبية" أسلوب عملهم بإقامة قرى فلسطينية رمزية على أراضي مهدّدة بالمصادرة. لجأ جيش الإحتلال الى إقتلاع هذه القرى بالعنف المسلح واستشهد القائد الفتحاوي زياد أبو العين خلال إحدى هذه المظاهرات. استغلت "المقاومة الشعبية" الإعلام الغربي للترويج لنمط نضالها، رغم قلة الأعداد المشاركة في فعالياتها المبرمجة. وفي الآونة الأخيرة، دعت الى المشاركة في حملة مقاطعة البضائع "الإسرائيلية" وقامت بفعاليات في بعض المتاجر الصهيونية المقامة في الضفة الغربية، مصطحبة بالكاميرات التي بثّت صورها الى العالم.

ميّز شحادة موسى في مقال "المقاومة الشعبية ليست كرنفالا ولا مجلس عزاء" المقاومة الشعبية عن المقاومة السلمية : "ان المقاومة الشعبية، مسلحة كانت ام سلمية، هي عمل دفاعي على مستوى عموم الشعب. وفي معارك التحرير والاستقلال، يطلق التعبير على المقاومة التي

تنخرط فيها جماهير الشعب، وتتميّز عن الأعمال القتالية الدفاعية التي يقوم بها الجيش النظامي الوطني. اما "المقاومة السلمية" او المدنية، فهي في الأساس مرادف للعصيان المدني، ولحركة شعبية سلمية في مواجهة الحكم الاستبدادي. وعلى صعيد مقاومة الاحتلال الأجنبي، تعتبر مقاومة المهاتما غاندي السلمية للإستعمار البريطاني في الهند، المثال الأبرز لها. وهذه بدورها استندت على العصيان المدني، من خلال الامتناع عن شراء البضائع البريطانية، والتوقف عن العمل، وإحداث شلل في الاقتصاد". يحدّد الكاتب شروط "المقاومة السلمية" التي تدعو اليها قيادة السلطة الفلسطينية، والتي تعتبرها "مقاومة شعبية"، بتوافر القيادة المركزية، الإستراتيجية الواضحة وضرورة التعبئة والتنظيم، ما لم توفره قيادة السلطة الفلسطينية للمقاومة السلمية. فلذلك ظلّت "المقاومة الشعبية" "تحركات عفوية وآنية، صغيرة الحجم، محصورة في الأماكن التي تتعرض للإعتداء، وبلا دعم أو مساندة. وبالتالي، هي ردات فعل محلية لا رابط بينها ولا تنسيق، فيسهل على الاحتلال التعامل معها، وإبقاء تاثيرها محدوداً وغير فعّال".

يعتبر بعض الكتاب الفلسطينيين أن مقاطعة الإحتلال (وليس فقط مقاطعة البضائع "الإسرائيلية") هي إحدى أشكال "المقاومة الشعبية"، كما كتب البروفسور عبد الستار قاسم (مقال 2012): "فإن المقاومة الشعبية تعني القيام بكل جهد يساهم في قهر الاحتلال وإجباره على الخروج من الأرض المحتلة مهزوما دون الانتقاص من الحقوق الوطنية الثابتة"، فتشمل المقاطعة الاقتصادية، مقاطعة العدو في مختلف المجالات ووقف التطبيع تماما، التوقف عن العمل في المصانع والمعامل الصهيونية، تمزيق بطاقة الهوية الإسرائيلية ... " ما معناه أن من يقوم ب"مقاومة شعبية" لا يمكنه اللجوء الى المحاكم الصهيونية للبت في قضايا تتعلق بالحق الفلسطيني الخالص.

يتجاوز كتاب ليندا طبر وعلاء العزة[15]، المفهوم الضيّق الذي ساد في معظم الأوساط السياسية، إذ ربط المؤلفان "المقاومة الشعبية" الفلسطينية بالأهداف التحررية ووسعّا مكوّنات المفهوم حيث لم يعد يتميّز عن مفهوم الثورة الشاملة (التحرّر من الإحتلال والإستعمار والإستغلال والعلاقات الإجتماعية القمعية (المرأة أو "الجندر") وإنشاء بديلا شاملا إقتصاديا وإجتماعيا : "يمكن تعريف المقاومة الشعبية باعتبارها الممارسة الجماهيرية الفعّالة لمواجهة السياسات الإستعمارية والمشروع الإستعماري ككل، ضمن رؤية وطنية شمولية واضحة الأهداف، من خلال صيرورة ممنهجة لتفكيك المشروع الاستعماري، تتحول الى ممارسة نضالية يومية متعددة التكتيكات".

في كتيّب صدر عن "مركز الزيتونة" كتقرير معلومات حول "المقاومة الشعبية في فلسطين"، تمثلت المقاومة الشعبية "في الانتفاضة المباركة وانتفاضة الأقصى في مراحلهما الاولى" وانطلقت "على شكل مسيرات شعبية بداية من قرية بدرس غربي رام الله في سنة 2003، من ثم انتقلت الى قرى أخرى. وخلال 11 عاما أبدع الفلسطينيون أساليب جديدة من المقاومة، فقد بدأت القرى تخرج في مسيرات أسبوعية كل يوم جمعة لمقاومة الجدار

[15]"المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الإحتلال، قراءة نقدية وتحليلية" مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2014)

والاستيطان.." (ص 17). يميّز الكتيب المقاومة الشعبية عن المقاومة المسلحة، معتبرا أن المقاومة الشعبية هي مقاومة سلمية بالدرجة الأولى، "تنزوي أو تتضاءل لصالح المقاومة المسلحة حسب صعود الموجات الثورية والانتفاضات" (ص 8). ولكنه يعتبر أن المقاومة الشعبية لم تبدأ في السنوات الأخيرة بل "ظلّت .. شكلا بارزا من أشكال المقاومة في التاريخ الفلسطيني، حيث عقدت المؤتمرات الوطنية والشعبية، وقدّمت العرائض، وتم تنظيم الإضرابات، المسيرات، المؤتمرات، والتوجه للأمم المتحدة والمطالبة بتطبيق قراراتها".

فاعتبار "المقاومة الشعبية" مقاومة سلمية جعل بعض فصائل المقاومة ترفضها أو ترفض مبدأ تبنيّها كبديل عن المقاومة المسلحة أو عن "كافة أشكال المقاومة". في حين اعتبر البعض أن "المقاومة الشعبية" التي ظهرت قبل سنوات ستتطور لتصبح "انتفاضة شعبية ثالثة ضد الاستيطان" (مصطفى البرغوثي، 2013/1/11)، يمكن طرح السؤال هنا حول الأجواء النضالية التي ساهمت في اندلاع إنتفاضة القدس الحالية : هل هي امتداد "للمقاومة الشعبية" السلمية أم إمتداد لنضالات موازية اتخذت طابعا شعبيا، بدأت بالإستنهاض الشعبي خلال الإضرابات عن الطعام في السجون الصهيونية وتصاعد وتيرة المواجهات الشعبية في القدس، بعد حرق الطفل محمد أبو خضير من شعفاط، والمواجهات في المسجد الأقصى وحوله وعدد من عمليات الطعن والدهس التي سبقت بأشهر ما نشهده اليوم ؟ الملفت في تحديد مصطلح "المقاومة الشعبية" كمقاومة سلمية وتبنّيه من جمهور واسع من الفلسطينيين، هو عدم الرجوع الى نماذج أخرى من حركات التحرير الوطنية في العالم، والتي تبنّت المقاومة المسلحة، من فيتنام الى الجزائر، حيث لم يتم الفصل بين ما هو شعبي وما هو مسلّح، فالكفاح المسلح تواجد باستمرار الى جانب أشكال أخرى من المقاومة، وظلّت استمراريته مرهونة بمدى احتضانه من قبل الشعب وأبناءه.

استخدم مصطلح "المقاومة الشعبية" للتعبير عن رفض ما سمي بالمقاومة المسلحة، وارتبط بنمط معيّن من الفعاليات المنضوية تحت سقف سياسي، تبنّته السلطة الفلسطينية في رام الله وبعض الأحزاب غير المسلحة. رغم اندلاع مواجهات شعبية في عدة مناطق فلسطينية، ومنها القدس، لم يطلق على هذه المواجهات مصطلح "مقاومة شعبية" وذلك لأنها لم تتضمن ربما الأساليب أو الشعارات نفسها. لم تميّز حركات التحرير في العالم المقاومة الشعبية عن المقاومة المسلحة، إذ كانت تعتبر أن مقاومة العدو الإستعماري واحدة، فالمجاهدون هم من أبناء الشعب، الذي يحتضن مقاومته ويدعمها بكافة الأساليب الممكنة.

الخاتمة

لقد أظهرت دراسة هذه المصطلحات المختارة من القاموس السياسي الخاص بالصراع العربي – الصهيوني عدة أمور، أهمها التشتت الفكري والسياسي الفلسطيني منذ عقود، حيث تلاشت إستراتيجية التحرير والعودة أمام صعود أفكار سياسية تسعى الى التأقلم مع الوضع القائم، عربيا ودوليا. فتشكلت مصطلحات جديدة للتغطية على فراغ سياسي (الثوابت الفلسطينية، المقاومة الشعبية مثلا) وتعدّدت معاني مصطلحات أخرى (حق العودة، الدولة الواحدة، على سبيل المثال)، وتداخلت معاني مصطلحات بعضها ببعض (المستوطن، المستعمر، الإسرائيلي، الصهيوني، اليهودي مثلا)، في حين عبّرت مصطلحات عن طروحات سياسية معينة (فصل عنصري، كولونيالية، دولة واحدة). تستخدم هذه المصطلحات أحيانا بشكل عشوائي، دون التنبه الى ما تحتويه من دلالات أو دون النظر الى عدم تحديد معناها. فالمصطلح ليس تعبيرا يمكن استبداله بآخر، بل يشكل "أساس تنظيم الأفكار"، وفي مجال الصراع العربي- الصهيوني، يحدّد الطرح السياسي وأحيانا الحل المرتقب. فلذلك تستخدم القوى السياسية مصطلحات خاصة بها وبالمنظومة الفكرية التي تنتمي اليها، ولكنها توضّح معانيها في أغلب الأحيان ولا تتستر على ما تقترحه من حلول. إلا أن الإشكالية تكمن في استخدام مصطلحات ك"الإستعمار" مثلا دون الأخذ بعين الإعتبار تجلياته أو تبعاته (إلغاء الإستعمار وليس التعايش معه)، أو "العنصرية" المؤسساتية التي تلغى عند تحقيق المساواة، ضمن بقاء الدولة "الإسرائيلية". لقد حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض المصطلحات الملتبسة، دون الغوص في كل تجلياتها وتبعاتها، ولكن سيجد القارئ العديد غيرها، لا سيما بعد انتشار المقالات والدراسات المترجمة عن الصحف والكتب الصهيونية، وأحيانا الغربية، حيث تدلّ المصطلحات المستخدمة على منظومات فكرية مختلفة تتنكّر غالبا للحق العربي والفلسطيني.

الخلاصة

أسفر تشتّت المسارات الفلسطينية منذ عقود من الزمن عن أضطراب إصطلاحي، تجلى في استخدام مصطلحات جديدة غير محددة المعاني، ك"الثوابت الفلسطينية" و"الدولة الواحدة"، حيث يتم تفسيرها وفقا للأفكار السياسية التي يحملها الفصيل الفلسطيني أو الكاتب. في بعض الأحيان، تم تغيير دلالة مصطلحات أخرى، مثل "حق العودة" الذي برز بعد تمزّق الحقوق الشرعية الفلسطينية، وانفصلت "العودة" عن التحرير. ثم بعد أن كان حقا طبيعيا وثابتا لا يحتاج الى برهان، أصبح بحاجة الى إقرار دولي، أو موافقة "المجتمع الدولي" والكيان الصهيوني عليه، أو أصبح مرادفا ل"رفض التوطين". لقد تعدّدت مفاهيم "الدولة الواحدة" بحيث تتروح من الدولة الفلسطينية المحررة الى الدولة الصهيونية الكبرى يحصل فيها الفلسطينيون على بعض الحقوق المدنية، مرورا بعدة صيغ يتقاسمها الفلسطيني مع المستوطن. من جهة أخرى، أسفر استيراد مصطلح "الفصل العنصري" عن التخلي عن مفهوم التحرير واستبداله بمفهوم المساواة والحقوق المتساوية، بعد تجاهل عما يحمل مصطلح "إستعمار" من ممارسات منافية

للكرامة الإنسانية، من عنصرية ومجازر وتطهير عرقي وخنق للحريات. رغم التمييز بين مصطلحي الإستعمار والإستيطان في الأدبيات الفلسطينية والعربية، تم نفيهما عن الأراضي المحتلة عام 1948، ما أدى الى الفصل بين شطري الوطن في الإستراتيجيات الفلسطينية، واعتبار فلسطينيي 48 "مواطنين" في الكيان "الإسرائيلي"، رغم الدعوة الى توحيد الشعب الفلسطيني. يؤسس هذا الفصل التمييز بين "المواطن" و"المستوطن"، وبين "الإسرائيلي" و"الصهيوني". من ناحية أخرى، تبنّت بعض التيارات العربية والإسلامية الأطروحة الصهيونية القائلة بمعادلة اليهودية والصهيونية، كديانة قومية، ما أدى الى ظهور تيار لا يعادي الكيان الصهيوني وتيار آخر يرى في اليهودية عداوة أبدية. وأخيرا، حاولت الدراسة النظر في المفاهيم المختلفة التي يحملها مصطلح "المقاومة الشعبية"، الذي استحدث فلسطينيا (السلطة الفلسطينية) للدلالة على المقاومة السلمية. إضافة الى عدم ذكر هذا المصطلح لدى معظم حركات التحرر الوطني في العالم التي انتهجت طريق المقاومة، تدل استخداماته على تعدد مفاهيمه، من الثورة الشاملة ضد النظام العالمي الى المسيرات السلمية المتجنبة للإحتكاك مع قوات العدو، مرورا بالمشاركة الفعالة الجماهيرية في المقاومة.

يعبّر المصطلح المستخدم بشكل عام، عن المنظومة الفكرية والسياسية التي تبناها الكاتب، ولكن تستخدم بعض المصطلحات، بسبب إشاعتها وترويجها، دون التدقيق بدلالاتها، التي تتناقض أحيانا مع سياق الخطاب السياسي والفكري للمتحدث. كما أن ترجمة المقالات عن الإعلام الصهيوني، في الكيان أو في الدول الغربية، وتبني مصطلحات مستوردة، دون الإنتباه الى دلالاتها الفعلية، يضيف الإرباك السياسي بدلا من تقليصه ويؤدي، من ناحية أخرى، الى تطبيع وجود الكيان الصهيوني في منطقتنا. يمكن تجاوز العديد من هذه الإشكاليات من خلال قراءة الأدبيات الصادرة اليوم بعين ناقدة، انطلاقا من الأسس الفكرية والسياسية التي نتبناها. فحرب المصطلحات على الصعيد العالمي ما هي إلا وجها من أوجه الحرب التي تشنها القوى الإستكبارية على الوعي في مجتمعاتنا العربية الإسلامية.